Al-Mukhtar Journal of Economic Science 12 (2): 162-189, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/q1yxp751

Research Article

Open Access

تحليل أثر العوامل الرئيسية المحددة على قرار تقديم الائتمان داخل المصارف العاملة بمدينة البيضاء والمناطق المحيطة بها

صلاح حمد امحمد[1]*

صلاح حمد امحمد [1]*: قسم التمويل والمصارف، جامعة عمر المختار، ليبيا

مستخلص الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المحددات الرئيسية على قرار تقديم الائتمان في البنوك الواقعة في مدينة البيضاء وضواحيها. تحقيقاً لأهداف الدراسة، تم توزيع استبيان على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة والذي شمل البنوك السبعة (7) المستهدفة. شملت عينة الدراسة 112 موظفا من إدارات الائتمان والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى الإدارة العليا كونهم الأكثر علاقة بعمليات الائتِمان المصرفيّ. تم استرداد (87) استبانة مستوفية لشروط التحليل الإحصائي. استُخدم المنهج الوصفي والتحليلي والاستدلالي. عولجت البيانات وحللت إحصائيًا باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واعتمد تحليل الانحدار المتعدد كمنهج أساسي لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن أربعة معايير رئيسية تؤثر على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ لدى البنوك المستهدفة: "الوضع المالي للعميل، سماته الشخصية، سياسة البنك الائتمانية، ونوع الضمانات المستخدمة". علاوة على ذلك، لم يتوصل التحليل إلى أي فروق جوهرية في تصورات عينة الدراسة لدرجة تأثير هذه المتغيرات، مما يشير إلى اتفاق واسع النطاق على أهميتها. خلصت الدراسة إلى توصية بالغة الأهمية: ينبغي على البنوك المستهدفة تعزيز سياساتها الائتمانية وتحسين أنظمة تنفيذها. ويتحقق ذلك من خلال التأكيد على أهمية الالتزام الصارم بهذه المعايير من قبل جميع الأطراف المشاركة في عملية منح الائتمان، بالإضافة إلى إنشاء أنظمة واضحة للرصد والمساءلة عن أي مخالفات. والتأكيد على ضرورة الحصول على ضمانات ائتمانية كافية ومناسبة من العملاء لضمان وفاء البنوك بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد، مما يعزز استقرارها المالي.

الكلمات المفتاحية: المحددات الرئيسية، قرار تقديم الائتمان، البنوك المستهدفة، مدينة البيضاء.

***Corresponding author:** Salah Hamed Amhemad, E-mail addresses: salah.hamed@omu.edu.ly Department of Finance and Banking, Omar Al Mukhtar University, Albida, Libya

Received: Jul 2025

Accepted: Oct 2025

Publish online: Dec 2025

An Examination of the Impact of Key Determinants on Credit-granting Decisions in Banks Operating in Al-Bayda City and its Surrounding Areas.

***Salah Hamed Amhemad**

Study summarized: The current study aims to investigate the impact of principal determinants on credit-granting decisions in banking institutions in Al-Bayda and its surrounding areas. To achieve this goal, a survey instrument was distributed to a representative sample of the study population, which included all seven (7) targeted banks. The sample included 112 employees from the credit, internal audit, and senior management divisions, chosen for their critical role in the credit appraisal and approval process. Of these, 87 questionnaires were successfully retrieved and considered appropriate for statistical analysis. A methodological approach that included descriptive, analytical, and inferential techniques was used. The acquired data were processed and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), with "multiple regression analysis" serving as the major statistical technique for hypothesis testing. The research findings show that four key elements influence the decision to provide bank credit: the client's financial condition, personal characteristics, the institution's prevailing credit policy, and the nature of the collateral secured. Furthermore, the research found no statistically significant differences in respondents' assessments of the relative importance of these factors, implying widespread agreement. In conclusion, this study provides a crucial proposal for the targeted banks to strengthen their credit policies and augment their implementation frameworks. This includes demanding tight adherence to the defined criteria by all players in the credit-granting process, as well as the implementation of transparent processes for monitoring and accountability to rectify procedural

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

deviations. The study emphasizes the importance of obtaining sufficient and appropriate collateral from clients to ensure the timely fulfilment of their repayment obligations, which is vital to protecting the financial stability of banks.

Keywords: Key determinants, Credit-providing granting decision, Target banks, Al-Bayda City.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يُشير القري وعبادي (2018) إلى أن العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي هي علاقة أساسية ومركزية. فالهدف المحوري للمصارف التجارية لا يكمن فقط في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات، بل في كفاءة أداء وظيفتها الجوهرية المتمثلة في التوسُّط المالي (**Financial Intermediation**)، والتي تتضمن تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة للقطاعات الإنتاجية وفق سياسات ائتمانية محددة.

يُؤكّد الدباس (2014) أن الأهمية المحوريةُ للمُؤسسات المصرفِيَّة تكمن فِي دورها الجوهريُّ فِي تَوسيعُ العرض الكُلي للنقود؛ فهي لا تقتصر على تعبئة المدخرات عبر قبول الودائع، بل تتجاوز ذلك إلى عملِيةُ خَلقِ النقُود. ويُعرَّف النظام المالي المصرفي، في هذا السياق، بأنهُ مجمُوعة المنشآت الَّتِي تتخصص فِي التعامل بالائتمان (الدباس، 2014).

وبما أن الجزء الأكبر من إيرادات المصارف يتأتى من أنشطة الإقراض والفوائد المترتبة عليها، فإن الوظيفة الائتمانية تُمثِّل إحدى الركائز الأساسية لعمل البنك. وعليه، تحتل محفظة القروض مكانةً حيويةً ضمن مكونات المركز المالي للمصرف. وتنبثق أهمية الإقراض من كونه آلية فاعلة لإعادة توظيف المدخرات المجمَّعة في الدورة الاقتصادية، وذلك عبر أدوات متعددة تشمل الإقراض المباشر، وفتحُ الاعتمَادات المُستندية، وإصدَار خطابَات الضمَان، وخصم الأوراق التجاريةُ (الدباس، 2014). ونتيجةً لذلك، تُعَد سلامةُ محفظةُ القُروض وإدارتها بكفاءة شرطاً ضرورياً لتَعظيمُ عَوائدِ المصرف، مع الإبقاء على المخاطرُ الائتمانيةُ المصاحبة عِندَ أدنى مستوياتها الممكنة.

يشير عبد الهادي (2016) إلى أن المَصارفُ التجَاريةُ تُمثل إحدى أقدم مُؤسسات الوساطةِ المَالِية، حيث تَتمثلُ وظِيفتُها الجوهرية فِي استِقطَاب الوَدَائع بمختلف أشكالها وإعادة توظيفها في عمليات مصرفية متنوعة. وفي هذا السياق، يُعد منح الائتمان النشاط المحوري والمصدر الرئيس لعائدات هذه المصارف (عبد الهادي، 2016).

مَعَ أَنَّ التوسع الملحوظ في أنشطة المصارف التجارية لتشمل خدمات أكثر تعقيدًا، كإدارة الأوراق الماليةُ وتقديم المُنتجات المصرفِيةُ الإلِكتُرونية، إلا أن النشاط الائتماني لا يزال يحتفظ بمكانته كمحرك أساسي للربحية (عبد الهادي، 2016). وعليه، يؤكد عبد الهادي (2016) أن قَرار المُوافقة عَلى مَنْح الائتمان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنتائج تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، الأمر الذي يستدعي استخدام نماذج قياس متخصصة ومتعددة لهذا الغرض.

وفقًا للأدبيات، تعاني الشركات الصّغيرة والمُتوسطة، وخاصةً تلك الموجودة في الأسواق النامية، من وجود فجوة وعجز تمويلي كبير. في هذا الإطار، يشير تقرير أجراه البنك الدولي (World Bank,2015)، الى أن ما يقرب من 70% من الشركات الصّغيرة والمُتوسطة تعاني من عوائق تحول دون وصولها إلى التمويل، الأمر الذي يُعيق استدامتها وآفاق نموها. تتجلى هذه الفجوة بشكل خاص في أفريقيا، حيث يُقدر حجمها بحوالي 1.2 تريليُون دُولار أمريكي للمؤسسات الرسمية و1.4 تريليُون دُولار أمريكي لنظيراتها غير الرسمية. ويؤكد بحثٌ مشتركٌ أجرته مُؤسسة التّمويل الدوليّة (**IFC**) وماكينزي (2013) هذه النتيجة، إذ يشير إلى أن ما بين 45% و55% من الشركات الصّغيرة والمُتوسطة في الأسواق الناشئة تفتقر إلى رأس المال الكافي لدعم نموها

وتوسعها. ومن منظور جانب العرض، يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال الأهداف التشغيلية للمُؤسسات المصرفيةُ. فالبنوكُ، التي تسعى بطبيعتها إلى تعظيم الربحية، تهدف إلى تحقيق أعلى عائد ممكن على محافظها الائتمانية مع تخفيف المخاطر المرتبطة بها إلى أقصى حد. "هذا النهج يدفعها لاختيار مقترضين ذوي جدارة ائتمانية عالية وقادرين على دفع أسعار فائدة مرتفعة، مما يضع الشركات الصّغيرة والمُتوسطة في وضع تنافسي ضعيف (Al–Anagre et al., 2005). وتتسع فجوة التمويل عندما تعجز هذه الشركات عن تلبية المتطلبات الصارمة للبنُوك، مما يؤثر بشكل سلبي على قرارات تقديم الائتمان. يُعزى هذا التردد من جانب البنوكُ إلى مشكلة "عدم تناسق المعلومات(information asymmetry) ". فكثيرًا ما تفتقر الشركات الصّغيرة والمُتوسطة إلى سجلات ائتمانية ومالية مُسجلة، مما يدفع البنُوك إلى الاعتماد بشكل كبير على التقييمات الذاتية لمسؤولي الائتمان وتجاربهم الشخصية عند اتخاذ قرارات تقديم القروض".

1.2 مشكلة الدراسة

تُعدّ التسهيلات الائتمانيةُ ركنًا أساسيًا من الخدمات التي يُقدمها القِطاع المَصرِفي التجارِي. ورغم ازدياد الطلب عليها مؤخرًا ووفرة السيولة لدى البنوك، إلا أن بعض هذه المؤسسات تتوخى الحذر في توسيع نطاق الائتمان. ويعود هذا التحفظ في الغالب إلى تشديد شروط الضمانات ورفع عتباتها، مما يُشكل عائقًا كبيرًا أمام طالبي القروض "سواءً كانوا مؤسسات أو أفرادًا" على الرغم من دورهم الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية.

أدى نقص الأدبيات المتخصصة والدراسات السابقة في هذا الموضوع إلى خلق فجوة بحثية كبيرة، مما دفع إلى البحث عن حلول وعلاجات لهذه المشكلة. تهدف هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تحديد وتحليل العوامل الحاسمة التِي تؤثر على قرار تقديم الائتمان لدى البنوك، وتحديد المعايير التِي تستخدمها البنوك لتقييم الجدارة الائتمانية للمتقدمين، وصولاً الى اقتراح إطار عمل منهجي لتبسيط وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.

وتتأكد أهمية هذا التوجه بالنظر إلى ما أشارت إليه دراسات سابقة، مثل تلك التي أجراها قندلفت (2018) و(Boushnak et al., 2018)، على تكرار حالات تعثر وتخلف عن السداد بين عملاء البنُوك التجارِيَّة، والتي تتجلى في عدم وفائهم بالتزاماتهم الائتمانية. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات المالية.

نتيجةً لذلك، أصبحت دراسة وتحليل العوامل المُحددة لقرار تقديم الائتمان في البنُوك التجارِية العاملة في مدينة البيضاء وضواحيها، وقياس أثرها، ضرورةً عمليةً ملحةً، لا أكاديميةً فحسب. وعليه، تتبلور المشكلة البحثية لهذه الدراسة في مجموعة من التساؤلات الجوهرِية التي تسعى للإجابة عنها.

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل العوامل المؤثرة في قرارات تقديم الائتمان، وتقييم أهميتها النسبية في البنوك التجارية ببلدية البيضَاء والمناطق المُحيطة بها. وبناءً على ذلك، فإن السؤال البحثي الرئيسي الذي يُوجّه هذا البحث هو: إلى أي مدى تؤثر المتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ قرارات تقديم الائتمان في البنوك التجارية قيد الدراسة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأساسي الأسئلة الفرعية التالية.

1. "هل يوجد تأثير للوضع المالي للعميل على قرار تقديم الائتمان في المصارف قيد الدراسة"؟
2. "هل يوجد تأثير للخصائص الشخصية للعميل على قرار تقديم الائتمان في المصارف قيد الدراسة"؟
3. "هل يوجد أثر للضَّمانات المُشترطة على المقترض في قرار تقديم الائتمان بالمصارف قيد الدراسة"؟
4. "هل يوجد تأثير لأسلوب السياسة الائتمانية للبنك على قرار تقديم الائتمان في المصارف قيد الدراسة"؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة تأثير الوَضع الماليّ للعَمِيل على قرار إتاحة الائتمان في المصارف قيد الدراسة.
2. تحديد أثر الخصائص الشخصية للعميل على قرار إتاحة الائتمان في البنوك قيد الدراسة.
3. تقييم أثر الضَّمانات المُشترطة على المقترض في قرار إتاحة الائتمان بالمصارف قيد الدراسة.
4. استكشاف أثر أسلوب السياسة الائتمانية للبنك على قرار إتاحة الائتمان في المصارف قيد الدراسة.

1.4 فَرضِياتُ الدّراسة:

تتمثل مُشكلة البحث في اكتشاف العوامل المؤثرة على قرارات تقديم الائتمانُ في البنُوك التجارِية. وتهدف الدراسة إلى اختبار الفَرضية الصِفرِية القائلة: "لا يوجد تأثير ذُو دَلالة إِحصَائِيَّة "للوَضع الماليّ للمُقترِض، وخصائصه الشّخصِية، وضماناتهُ، وسيَاسَة الائتِمَان للبنك" على قرار تقديم الائتمانُ فِي المصَارِف العَامِلة فِي بلدِية البيضَاء وضواحيها؟".

لتحقيق هذا الهدف، طُوّرت الفَرضِيَات الفَرعِيَّة التّالِية لتقييم أثر كل مُتغير مُستقلّ على حدة:

- الفرضية الفَرعِيَّة الأولى: "لا توجد علاقة ذات دَلالة إِحصَائِيَّة بين الوَضْع المَاليّ للعَمِيل وقرار تقديم الائتِمانُ".
- الفرضية الفَرعِيَّة الثانية: "لا توجد علاقة ذات دَلالة إِحصَائِيَّة بين السِّمَات الشَّخصِية للعميل وقرار تقديم الائتِمانُ".
- الفرضية الفَرعِيَّة الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دَلالة إِحصَائِيَّة بين ضَمَانَات العَمِيل وقرار تقديم الائتِمانُ".
- الفرضية الفَرعِيّة الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دَلالة إِحصَائِيَّة بين سِيَاسة الائتِمان للبنك وقرار تقديم الائتمان."

1.5 أهمية الدراسة

تَنبُع أهمية هذه الدِّراسة من الأهمية البالغة لِقرَارات تقديم الائتِمان المصرفيّ وما تنطوي عليه من مخاطر. وفي هذا السياق، تسعى الدِّراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحديد وتَحْلِيل العوَامِل التي تُوجّه عملية اتخاذ قرار ائتمانيٌّ سليم، مع ترتيب هذه العَوامِل حسب درجة التّأثير والأهمّية والأولويّة، مما يُسهم في تحسين كفاءة عمليات الائتِمَان في القِطَاع المَصرفيّ.

تنبع القيمة الأكاديمية والعلمية للبحث من قدرته المحتملة على سد ثغرة واضحة في الأدبيات. فبينما تناولت الأبحاث السابقة موضوع الائتِمَان المصرفيّ، إلا أن هناك ندرة في الأدبيات التي بحثت هذه العَوامِل المُؤثّرة مجتمعةً بشكل شامل باستخدام أسلوب تجريبي حديث، لا سيما في السياق الليبي. لذا، تنبع خصوصية الدراسة من تجميعها لمجموعة متنوعة من العَوامِل المُؤثرة التي تُشكل مجتمعةً أساسًا لاتخاذ قرارات ائتمانِيَّة فعّالة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، مما يُبرز الحاجة الماسة لمزيد من البحث والتحليل في هذا المجال. من الناحية العملية، تنبع أهمية الدراسة من نتائجها المرجُوة، والتي تشمل تزويد البنُوك التِجاريّة المُستهدفة بإطار عمل واضح للحد من مخاطر التخلف عن السداد. ويتحقق ذلك من خلال تحديد المُتغيرات الأساسية التي يجب مراعاتها عند تقييم طلبات الائتمان، مما يؤدي إلى خيارات ائتِمانيّة أكثر منطقية وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. عِلاوَة على ذلك، يتميز البحث ببعد تطبيقي ومجتمعي واضح. ويُعتقد أن تبني المَصَارف الليبِيّة لممارسات ائتِمانيّة متكاملة وقائمة على أسس علمية يُعزز مفهوم "الجدارةُ الائتِمانيّة". وهذا بدوره سيسمح بتمويل الشركات الصغيرة الناجحة، مما يُسهم في معالجة مشكلة ارتفاع مُعدّلات البِطالة في السُّوق اللّيبي، مع الارتقاء بممارسات ومعايير عمليات التمويل المصرفي.

2 .الإطار المنهجي للدراسة

لِتحقِيق أهدافها، اتبعت هذه الدراسة المنهج الوَصفِي التحلِيلي. تضمن "المنهج الوصفي" استطلاع آراء عينة من مديري ومسؤولي الائتمان في البنوك التجارية ببلدية البيضاء لتشخيص العوامل الرئيسية المؤثرة في قرارات تقديم الائتمان. أما "المنهَج التحلِيلي"، فقد تضمن تحليلًا إحصائيًا للبيانات المجمعة باستخدام برنامج **SPSS** لتقييم واختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها البحثية. وقد تم بناء الأساس النظري للدراسة من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والمصادر المتخصصة.

2.1 نطاق الدراسة :

1. **الحُدود البشرية:** تَمَّ إِجراءُ الدِّراسة عَلَى الموظفين المصرفيين الأكثَرُ علاقة بالائتِمان المصرفيّ وهم موظفي (الإدارة العليا، أقسام الائتمان، أقسام المراجعة الداخلية).
2. **الحُدود الموضُوعية:** ينحصر موضُوع هذا العمل البحثي على تقصي أثر العَواملُ الرئيسِيةُ على قرار إتاحة الائتِمان المصرفيّ فِي البنُوك التجارِية الواقعة بِمدِينة البَيضَاء والمناطق المُحِيطة بها .
3. **الحُدود المكانية:** تتحدد في البنُوك التجارِية الواقعة بِمدِينة البَيضَاء والمناطق المُحِيطة بها.
4. **الحُدود الزمنِية:** تَمَّ تَجمِيع بيانات هَذهِ الدّراسة البحثية خِلالَ شهري 11 و12/ 2024م وتم الشروع في تحليلها خلال شهر 1/ 2025م وأصبحت الورقة جاهزة في شكلها النهائي خلال 3/ 2025م.

2.2 "المتغيرات البحثية للدراسة، ونموذجها"

المُتغير المُستقل: ويتمثلُ فِي العَواملُ الرئيسِيةُ.

المُتغير التابِع: وهو قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ.

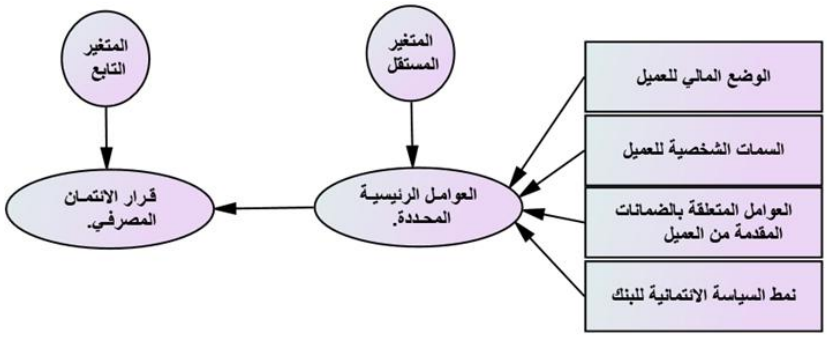

شَكلٌ (1) النمُوذج الدراسي المقترح إعداد: الباحث بالاستناد على دراسة (بدراين، 2019).

3. "السياق النظري والإسهامات البحثيةُ السابِقةُ"

يتناول هذا القسم الجانب النظري للدراسة في ثلاثة أجزاء رئيسية: يتناول الجُزء الأول الأساس المفاهيمي للائتِمَان المصرِفيّ، ويتناول الجُزء الثاني الإطار المفاهيميَّ لمحدِّدات القرار الائتماني في السياق المصرفي، ويستعرض الجُزء الثالث الأدبيات البحثية السابِقة حول متغيرات الدراسة.

3.1 الأساس المفاهيميُّ للائتِمان المصرفيّ

تلعب المصارف التجارية دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهي وظيفة يؤكد عليها مَطرٌ (2018) باعتبارها استراتيجية، إذ تؤثر على جميع القطاعات الإنتاجية كالصناعة والخدمات والزراعة والتجارة. وتشكل هذه القطاعات مجتمعةً حجر الزاوية الذي يدعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي لأي دولة. وفي السياق الليبي، يتجلى هذا الدور بوضوح في مساهمة القطاع المصرفي كمحرك تاريخي للنشاط الاقتصادي وداعم رئيسي لآليات التنمية الوطنية. وعليه، يُعد التوسع في حجم الائتِمان المصرفيّ الذي تقدمه المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات التجارية مؤشرًا هامًا على نضج القطاع المصرفي وانعكاسًا مباشرًا لمسار التنمية الشاملة للدولة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي (مَطرٌ، 2018).

3.1.1 مفهوم الائتِمان المصرفيّ

تلعب البنوك التجارية دورًا محوريًا في تنفيذ السياسات النقدية وتفعيلها في النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، تتأثر آليات منح التسهيلات الائتمانية بالسياسة النقدية العامة التي يضعها البنك المركزي، والتي تُبنى عليها البنوك التجارية سياساتها الائتمانية الداخلية.

عُرِّف الائتِمان المصرفيّ من وجهات نظر متعددة. يُعرفه (الجمال، 2022: 157) بأنه العملية التي يُقدم من خلالها البنك ثقة لعملائه، سواءً كانوا أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين، من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة بناءً على طلبهم. في حين يرى (Abu Bakar et al.,2018:13) أن الائتِمان المصرفيّ أداة تعكس رغبة المدين في الحصول على قيمة حالية (نقدية أو سلعية أو خدمية) مقابل تعهد بسدادها مستقبلًا في وقت محدد وبشروط متفق عليها. بدوره، أشار (حديدو، 2018: 189) إلى أنه اتفاق يوافق بموجبه البنك على تزويد العميل بأموال أو أي شكل آخر من أشكال التسهيلات، مقابل عائد أو رسوم محددة، بهدف تمكينه من تغطية عجز السيولة ومواصلة عملياته. وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الائتِمان المصرفيّ بأنه علاقة دين تعاقدية يمنح بموجبها الدائن (البنك) المدين (العميل) فترة زمنية لسداد الدين. وهو بذلك يمثل أداة تمويل واستثمار أساسية تعتمدها مختلف البنوك.

3.1.2 أهمية الائتِمان المصرفيّ

يُسلّط الشيخلي (2012) الضوء على الأهمية المتعددة لجوانب الائتِمان المصرفيّ، والتي يُمكن تحليلها من منظور مختلف الجهات الاقتصادية. فعلى المستوى الجزئي، يُسهم الائتمان في تعزيز الوضع المالي للأفراد ورفع مستوى معيشتهم من خلال تمكينهم من تلبية احتياجاتهم العاجلة من خلال آلية الدفع المؤجل. ويعتمد الأثر الإيجابي لذلك على الاستخدام الكفؤ والحكيم للأموال المقترضة، وذلك لتجنب مخاطر التخلف عن السداد أو الوقوع في ضائقة مديونية. أما على مستوى قطاع الأعمال، فيُعدّ الائتِمان المصرفيّ أداة تمويل حيوية تُمكّن الشركات والمؤسسات من تأمين رأس المال العامل وتمويل الاستثمار اللازمين لمزاولة أنشطتها التشغيلية وتنفيذ خططها التوسعية.

3.2 محدِّدات القرار الائتماني في السياق المصرفي: بناء إطار مفاهيمي:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن قرار الائتمان، بطبيعته المعقدة، هو نتاج تفاعل منظومة من العوامل المترابطة. وبناءً على مراجعة الأدبيات المتخصصة، يمكن صياغة إطار مفاهيمي يشمل هذه العوامل الحاكمة، والتي تُصنف على النحو التالي:

3.2.1 "الوضعُ المَالي للعمِيل" (المركز المالي للمقترض):

يُعد تقييم الوضع المالي للعميل حجر زاوية وركيزة أساسية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وعاملاً حاسماً في التخفيف من مخاطر الائتمان. وفي هذا السياق، يُؤكّد الجمّال (2022) على أن الوضع المالي يعكس ملاءة المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية الالتزامات القائمة، مما يجعله يعمل كضمان ثانوي للبنك في حالة تخلف العميل عن السداد. ومن منظور تكميلي، يُسلط (Fatoki, 2019) الضوء على أهمية تحليل قدرة العميل على توليد الدخل وكفاءته في خدمة الدين، والتي تشمل سداد أصل القرض والفوائد والرسوم المرتبطة به. وعليه، يُعتبر قياس القدرة على السداد مؤشراً رئيسياً يحدد مستوى المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة المالية عند تقديم الائتمان. وبناءً على ما سبق، يتحتم على الإدارة المصرفية إجراء فحص شامل ودقيق للتاريخ الائتماني للعميل وتجاربه وخبراته السابقة، وتحليل معاملاته المصرفية، سواء مع البنك نفسه أو مع المؤسسات المالية الأخرى.

3.2.2 "الأبعاد الشخصية والأخلاقية للمقترض كمحدد لتقديم الائتمان":

وفقًا للقزويني (2015)، تُشكل شخصية المقترض ركيزة أساسية في تحليل الجدارة الائتمانية. فوجود سجل عميل يتميز بالمصداقية والموثوقية، ويتمتع بسمعة مالية ومهنية مرموقة، مدعومًا بسجل تاريخي من الالتزام الكامل بالالتزامات المالية، يُعزز جدارته الائتمانية ويزيد من احتمالية موافقة البنك على تقديمه التسهيلات الائتمانية المطلوبة. ومع ذلك، فإن القياس الكمي الدقيق للعوامل الأخلاقية والمعنوية، مثل النزاهة والشفافية، ينطوي على تحديات منهجية وعملية. ولمعالجة هذه المشكلة، تُطبق إجراءات العناية الواجبة، التي تتضمن تحقيقًا واستقصاءً منهجيين. وتستند هذه الإجراءات إلى جمع بيانات شاملة من مصادر متعددة، بما في ذلك البيئة المهنية للمقترض وعلاقاته الاجتماعية. والهدف هو تقييم وضعه المالي والاجتماعي، وتحليل سجل تاريخه الائتماني وسلوك تعامله التجاري السابق مع البنك والمؤسسات المالية الأخرى. وهذا يسمح بتكوين رؤية متكاملة حول آفاقه وإمكانياته والتحديات المحتملة التي قد تواجهه.

3.2.3 "ضمانات المقترض":

وفقًا لـ (Liman et al., 2017)، الضمانات هي مجموعة من الأصول يضعها المقترض تحت تصرف مؤسسة مالية كالبنك لضمان الوفاء بالتزاماته بموجب قرض أو تسهيل ائتماني. وبموجب هذا التعهد، يُمنع المقترض من التصرف في هذه الأصول، إذ يحتفظ البنك بحق تسييلها في حالة تخلف المقترض عن السداد.

من منظور آخر، يوضح الشمري (2014) أن الهدف الأساسي للمُؤسسات المصرفية من طلب الضمانات هو تحقيق التوازن بين حجم المخاطر الائتمانية وقيمة الضمانات المقدمة كتغطية. ويمكن أن تتخذ هذه الضمانات أشكالاً مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر: السندات، والودائع النقدية، والمعدات والآلات، والرهون العقارية، والأسهم المدرجة، والسلع، وشهادات الإيداع.

ولضمان فعالية هذه الضمانات وحماية حقوقها، تضع إدارات الائتمان في "المُؤسسات المصرفية" معايير دقيقة لقبول الأصول كضمان. من أهم هذه المعايير ما يلي:

- **"استقرار القيمة السوقية":** يجب أن تكون القيمة السوقية للأصل المرهون المقدم كضمان مستقرة نسبيًا. ويجب تجنب الأصول التي تتسم بتقلبات أسعار عالية، مما قد يؤدي إلى تآكل قيمتها خلال مدة سريان الائتمان.
- **"أولوية الرهن":** يشترط الحصول على حق أولوية مطلق، حيث يُسجل الرهن كحق رهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، مما يمنحه الأولوية في استيفاء حقوقه ومطالباته عند إنفاذ الضمان.

- "**الملكية الواضحة**": يُعد التحقق من ملكية المقترض الكاملة والصحيحة للأصول المرهونة أمرًا أساسيًا، مع ضمان خلوها من أي نزاعات قانونية أو أعباء ورهون أخرى قد تعيق تسييلها أو تصفيتها.
- "**تغطية كافية**": يجب أن تكون القيمة التقديرية للضمان كافية لتغطية أصل القرض، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة والرسوم(العمولات) وأي تكاليف أخرى محتملة قد تنشأ عن عملية تحصيل الديون في حال تعثر أو تخلف المقترض عن السداد.
- "**تيسير تسييل السيولة**": تُعطى الأفضلية للأصول القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة، لضمان استرداد المستحقات بسرعة في حال دعت الحاجة إلى تنفيذ الضمان.

3.2.4 "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك":

تُعرَّف سياسة الائتمان في البنك بأنها الإطار الاستراتيجي التنفيذي والتشغيلي الذي يحكم عمليات تقديم الائتمان وإدارته. ووفقًا لـ (أحبَق، 2013)، تتمحور هذه السياسة حول كفاءة إدارة السيولة المصرفية وقدرة البنك على توظيفها واستخدامها بفعالية. وفي هذا السياق، تُشير السيولة إلى قدرة المؤسسة المصرفية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والتي تتجلى في عنصرين رئيسيين:

- الاستجابة لطلبات السحب النقدي من ودائع العملاء.
- تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

كما تتضمن السياسة تحديد الإطار الاستراتيجي الذي يحكم قرارات تقديم الائتمان، والذي يعكس قابلية البنك للمخاطرة واستعداده لقبول أو رفض طلبات التسهيلات الائتمانية. ويُضِيف (Boushnak et al., 2018) أبعادًا أخرى لسياسة الائتمان، بما في ذلك الجوانب التشغيلية والتنظيمية. ويؤكدون على أهمية تعزيز القدرات التشغيلية للمؤسسة، وخاصةً الكفاءات البشرية المؤهلة والمتخصصة في تحليل الائتمان، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية الداعمة لعمليات الائتمان. كما تمتد سياسة الائتمان لتشمل تحديد الشروط التفصيلية لكل تسهيل ائتماني، بما في ذلك:

- "**الإطار الزمني**": تحديد مدة القرض وبدء السداد.
- "**آلية السداد**": تحديد ما إذا كان السداد دفعة واحدة في نهاية المدة أو على أقساط منتظمة، بما يتناسب مع طبيعة عمل العميل وتدفقاته النقدية.
- "**ملاءة المقترض**": تقييم المصدر المالي المخصص للسداد وقدرة العميل على الالتزام به.
- "**تماثل التسهيل مع سياسة البنك**": التأكد من توافق نوع التسهيل المطلوب مع سياسة الإقراض العامة المعتمدة لدى البنك.

وأخيرًا، لا تكتمل سياسة الائتمان دون مراعاة الإطار التنظيمي والقانوني. إذ تفرض الضوابط والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي قيودًا جازمة على النشاط الائتماني، مثل تحديد حدود التوسع الائتماني، وتحديد السقوف القصوى للقروض، وتحديد القطاعات والأنشطة المؤهلة للتمويل. ويهدف هذا الالتزام إلى ضمان عدم تعارض السياسات الداخلية للبنك مع اللوائح المنظمة للقطاع المصرفي ككل.

3.2.5 "المقاييس المتبناة في قرار تقديم الائتمان للعميل"

تستعرض الدراسات المتخصصة في إدارة مخاطر الائتمان نماذج تحليلية متعددة مستخدمة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء (الجمال، 2022؛ بدراين، 2019؛ Chedia and Moussa, 2018؛ قندلفت،

2018؛ الشيخلي، 2012). ورغم توافق هذه النماذج في جوهرها المنهجي، إلا أنها تختلف في تصنيفاتها ومصطلحاتها. يُعد نموذج "الخصائص السبع للائتمان 7 Cs"من أبرز الأطر التحليلية التي يعتمدها محللو الائتمان في "المؤسسات المصرفية". يتطلب هذا النموذج تحليل مجموعة من الأبعاد الأساسية لطالب الائتمان، سواءً كان فردًا أم شركة، لتقييم جدارته الائتمانية. وفيما يلي شرح مفصل لأهم هذه المعايير:

i. **"الشخصية"**: يشير هذا المقياس إلى مصداقية العميل والتزامه الأخلاقي بسداد ديونه، مما يعكس استعداده للوفاء بالتزاماته المالية. يُقيّم هذا البُعد من خلال فحص السجل الائتماني التاريخي للعميل (التاريخ الائتماني)، والذي يتضمن تحليل نمط سداده للالتزامات السابقة للبنك المُقرض أو المؤسسات المالية الأخرى. وتُعتبر سمعة العميل الائتمانية مؤشرًا رئيسيًا للتنبؤ بسلوكه المالي المستقبلي.

ii. **"رأس المال"**: يُمثل رأس المال القاعدة المالية للعميل، وهو ركيزة أساسية في قرار الائتمان، كما أشار بدراين (2019). فهو لا يعكس فقط السلامة المالية وقدرة رأس المال على استيعاب الخسائر المحتملة، بل يُعد أيضًا أداة لتخفيف المخاطر، حيث يُعتبر مصدرًا ثانويًا للسداد في حال فشل العميل في توليد تدفقات نقدية كافية. تُؤكد الدراسات المتخصصة في تحليل الملاءة المالية وجود علاقة عكسية بين حجم الأصول التي يمتلكها العميل ومستوى مخاطر الائتمان؛ فكلما كبرت قاعدة رأس مال العميل، انخفضت درجة المخاطر المرتبطة بالتمويل الممنوح.

iii. **"القدرة الاقتراضية"**: يؤكد الجمال (2022) و(Fatoki, 2019) على الأهمية القصوى لتقييم قدرة العميل على توليد تدفقات نقدية كافية لخدمة الدين، بما في ذلك سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف المرتبطة به. يُعد هذا المعيار المؤشر الأكثر تأثيرًا في تحديد مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسة المصرفية، لارتباطه المباشر بالمصدر الرئيسي للسداد. يتطلب تقييم هذا المؤشر فحصًا دقيقًا للخبرة التشغيلية والمالية للعميل، وتحليلًا لقوائمه المالية، ومراجعة سجل معاملاته المصرفية السابقة مع البنك نفسه أو بنوك أخرى لتقييم استقرار إيراداته وقدرته الفعلية على الوفاء بالتزاماته.

3.3 .الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء عرضاً تحليلياً للدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بمجال البحث، بهدف استخلاص أبرز نتائجها ومنهجياتها، وذلك على النحو الآتي:

1. **دِراسَة:Vu & Ho,2022 "Analysis of factors impacting credit access for informal Vietnamese labourers during the COVID-19 pandemic".** تناولت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر في الحصول على الائتمان للعمال الفيتناميين غير الرسميين في زمن جائحة كورونا. تم استخدام بيانات المسح التي تم جمعها من**(2019-202) VHSSL 2020** ، وقد اشتمل هذا النهج على نموذجين بما في ذلك نموذج لوغاريتم ثنائي ونموذج لوغاريتم متعدد الحدود (الامتيازات والرهون البحرية (. وقد دلت النتائج الى أن العوامل الإيجابية بما في ذلك التعليم والمواد والضمانات وحجم الائتمان ومصدر الائتمان والديون المتعلقة بالائتمان التي من المحتمل أن تؤثر على الوصول إلى الائتمان، بغض النظر عن العمر وحجم الأسرة والعرق والفائدة والأموال المدفوعة. بالإضافة إلى ذلك، خلصت الدراسة أيضًا إلى أن نوعية حياة العميل غير المهيكلة بأنها تتأثر إلى حد كبير في الحصول على الائتمان، والضمانات، ومصدر الائتمان، والديون الائتمانية من العينات المرصودة.

2. **دِراسَة الجمال، 2022:" العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين. "** سعت هذه الدّراسة إلى استكشاف أثر العوامل المحددة في قرار تقديم الائتمان لدى قِطاع البنُوك فِي مُحافظة جنين، حيث

احتوى مُجتمع الدِّراسة على العَامِلين فِي البُنوك التِّجارية في محافظة جنين، في حين بلغ عدد المشاركين في عينة الدراسة (87) موظفا مِنْ العاملين بقسم التسهيل الائتماني المصرفي. وقد بينت الدراسة جملة مِنْ الاستِنْتاجات أهمّها أنَّ المتغيرات التي أثرت في قرار تقديم الائتمان هي العوامل الخاصة بالعميل بالدرجة الأولى، ثم تليها مباشرةً المكونات الخاصة بالقروض، ومن ثم العناصر الخارجية وفي النهاية العناصر الخاصة بالبنك. أيضاً تبين وجود فروقات ذات معنى إحصائي بين إجابات المشاركين في العينة فيما يتعلق بالعناصر المؤثرة في قرار إعطاء الائتمان وفقاً لعوامل "المُستوى التعلمي، والمنصب الوظيفي، والبرنامج التدريبي"، فِي حين لم تكن هنالك فروق وفقاً لعامل سنوات الخبرة وتخصص الموظف.

3. **دِراسَة بدراين، 2019:" العوامل المحددة لقرار الائتِمان المصرفيّ في البنوك التجارية الفلسطينية."** ركَّزت هذه الدِّراسة على تقييم دور العَوامِل الحاكمة لِقَرار الائتِمان المصرفيّ فِي قطاع "البُنوك التّجارية الفلسطينيَّة" ، حيث احتوى مُجتَمع الدِّراسة على العَامِلين بالمصَارِف الفلسطينية والبَالِغ عدَّدهُم (100) موظف من الإدارة العليا، وقد اعتمد الباحث "النَّهج الوصفِيُّ الاستكشافي"، وقدْ تَوصَّلت هذه الدِّراسة إِلى عِدَّة نتائِج أهمّهَا، أن هناك دور مهم لعامل أسلوب السياسة الائتمانية للبنك وجاء في المرتبة الأولى، تليه العامل الثاني المؤشرات المالية للعميل، في حين جاء عامل الخصائص الشّخصِية لِلعَميل في المرتبة الثَّالِثة ، كما أوضَحت النتائج أن هناك ترابط إحصائي كبير ذا دلالة بين المتغيرات الثلاثة في آليَة اتخاذ القرار الائتماني المصرفي في المصارف الفلسطينية .

4. **دِراسَة Chedia and Moussa, 2018: " Factors Affecting Bank Lending: The Tunisian Case".** سعت هذه الدراسة البحثية إلى رصد العناصر الداخلية والخارجية للاعتماد المصرفي في تونس باستخدام بيانات، من خلال عينة تكونت من (18) مصرفاً، في الفترة ما بين (2000–2013). وقد أفضت النتائج الى أن من بين العوامل الداخلية المؤثرة في القروض المصرفية، "العائد على الأصول، وهامش الفائدة الصافي، والسيولة." وفي أطار العناصر الخارجية، فقد أسفرت النتائج عن أن معدل التضخم هو العامل الذي يؤثر على القروض المصرفية.

5. **دِراسَة القرّي وعبادِي، 2018:" العوامل المؤثرة على الائتِمان المصرفيّ الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية."** تناولتْ هذِه الدِّراسة العوامل التي تؤثر على الائتِمان المصرفيّ المقدم من قبل "المُؤسسات المصرفية الجزائرية"– دراسة قياسية للفترة (2009 – 1989)، حيث تم تقدير "نمُوذج الانحدار المُتعدّد" للدراسة باستِخدَام "طريقة المُربعات الصُغرى الاعتيادية". وقد أسفرت النتائج الى وجُود عَلاقة إيجابية معنوية بين حجم التسهيل الائتماني وكلاً من إجمالي الودائع ومتغير الإصلاحات الاقتصادية، في حين تبين أن هناك ترابط عكسي معنوي بين سعر الفائدة الفعلي وحجم السكان.

6. **دِراسَة قَندلفْت، 2018:" محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل في المصارف التجارية الخاصة في سوريا".** سعت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة العوامل الخاصة بالعميل والمحددة لقرار تقديم الائتِمان المصرفيّ، وقوة ارتباط هذه العوامل مع قرار تقديم الائتمان في مصارف القطاع الخاص فِي سُورية. وتألف مُجتمع الدراسة من عيْنة ممثلة "للمصارف التّجارية الخاصّة في سُورية" تضمنت "البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعُودي الفرنسي، بنك بيبلُوس، البنك العربي، بنك سورية والخليج". وقد أفضت النتَائِج الى أن هُناك دورًا مهمًا "ذَا دَلالة إِحصَائيَّة" لكل من العَوامِل المحددة في اتّخَاذ قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ، كما أسفرت النتائج الى أن البنوك المستهدفة تؤكد على ضرورة معرفة المصرف لِمصادَر التَّمويل المُختلفة للعمِيل قبْل حصوله على الائتِمان، كما تؤكد أهمية العناصر

المتعلقة بشخصية العميل وسمعته وأثر هذه العوامل في قرار تقديم الائتمان، وفيما يتعلَّق بالضَّمان المطلُوب تقْديمة من العميل طالب الائتمان فقد أفضت النتائج أنه على الرغم من تعويل البنوك عند منحها للائتمان على الضَّمانات المُشترطة مِنْ قبْل العَمِيل وسلامة هذه الضَّمانات، إلا إنها تتخذها كمصدر احتياطي لسداد الائتمان وفوائده، وليس مصدراً أساسياً.

7. **دِراسَة البحيصي، 2016:" العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني على المصارف العاملة في فلسطين."** تمحور الهدف البحثي لهذه الدراسة البحثية حول التقصي عن مدى اعتماد قطاع البنوك العاملة في فلسطين على التشخيص المالي عند اتخاذ قرار تقديم التسهيل الائتماني، والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث تالف مجتمع الدراسة من المُؤسَّسَات المَصرفِيَّة الفاعلة بدولة فلسطين وقد تكونت العينة البحثية من (98) موظفاً من قسم "التسهيلاتُ الائتمانيةُ". وقد أفضت النتائج الى أنَّ هُناك درجة ضعيفة مِنْ الاعتماد على التشخيص المالي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك قيد الدراسة، كذلك وجود علاقة ترابط معنوي إحصائي بين "الموثوقية في القوائم المالية، ودرجة الاعتماد على التحليل الماليّ" عند اتّخاذ قرار تقديم الائتمان، وأشارت النتائج انه لا توجد علاقة بين تخصص المحلل الائتماني ومستوى الاعتماد على التشخيص المالي. وكذلك تمت الإشارة الى وجود علاقة طردية بين منح الدورات التدريبية للمحلل الائتماني، ودرجة الاعتماد على التَّحليل الماليّ، حيث تزداد درجة الاعتِماد عَلَى التشخيص الماليّ مع زيادة عدد الدورات التدريبية الممنوحة.

8. **دِراسَة عَبْد الهادِي، 2016:" دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني: دارسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية"**. سعت هذه الدراسة البحثية إلى تقييم دور مؤشرات الملاءة الائتمانِيَّة للعَمِيل فِي عمليَّة اتّخَاذ قرار تقديم الائتمان من خلال تقويم مقارن بين المُؤسسات المصرفِيَّة التجارية العامة والخاصَّة في سوريا. وتألف مُجتمع الدِّراسة مِنْ البُنُوك التّجاريَّة العامة والخاصة في سوريا، واشتملت العينة البحثية على (91) عاملاً، وتبنت الدراسة المنهج الاستنباطي. وقد أسفرت نتائج هذا العمل البحثي الى أن جميع عوامل نموذج **Cs5** مهمة لاتخاذ القرار الائتماني ولكن يختلف ترتيب أهميتها النسبية بين البنوك العامة والخاصة. كما أفضت النتائج أن هناك ترابط إحصائي كبير ذا دلالة بين البنوك الخاصة حول دور معايير النموذج في اتخاذ قرار الائتمان باستثناء معيار الضمان.

9. **دِراسَة الدَّباس، 2014:" العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار ا لائتماني في المصارف العاملة في سورية"**. تمحور الهدف البحثي لهذه الدراسة البحثية حول تقدير أثر العَوامِل المحددة في عمليَّة اتّخاذ القَرار الائتمانيّ فِي القطاع المصرفي السوري، وأحتوى مجتمع الدراسة على العاملين في بنوك القطاع الخاص في سوريا، وقد تألف حجم العينة من (90) عاملاً، وأفضت نتائج هذا العمل البحثي الى أن اتخاذ قرار تقديم الائتمان في بنوك القطاع الخاص فِي سُوريّا يعُول عَلَى جُملة مِنْ العناصِر والأدوَات سواءً أكانت التمويلية منها والمتمثلة "بالتَّحليل الماليّ وتحليل النِّسب الماليَّة" أو تِلْك العناصر التي لها علاقة "بالْعمِيل والظُّروف المُحِيطة به"، إذ أن هناك اختلاف من حيث الأهمية لكل عنصر وفقاً لحجم وماهية ممارساته المهنية ومعاملاته التجارية وبالتالي فإن بنوك القطاع الخاص في سوريا لا تعول بشكل كامل على فئة واحدة من العناصر.

يستنتج الباحث بأن هذه العملية البحثية قد تفردت بشموليتها كونها قدمت تحقيقاً وصفياً وتفسيرياً عن واقع كل الإجراءات والضوابط المتعلقة بقرار تقديم الائتِمان المصرفيّ بالمُؤسَّسات المصرفيَّة التجارية الليبية سواء المُتعلّقة بالعميل، أو

بالمصرف، أو بموضوع الائتمان والتي يعتقد أن لها تأثير على قرا رات تقديم الائتِمان المصرفيّ، كما زاد عن ذلك بتقديم تحقق عن تأثير "المُلاءة الماليَّة للعميل، الخصائص الشخصية للعميل، بالضَّمانات المُشترطة على المقترض، وأسلوب السّياسة الائتمانيَّة للبنك" على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ، أي بمعنى أنه لم ينحصر مجالها على جانب واحد مثل دراسة تأثير مؤشرات القدرة المالية للمقترض في عملية اتخاذ قرار تقديم الائتمان فحسب كما أظهرت بعض الدراسات السابقة. واختلفت أيضا عن بعض الأعمال البحثيَّة السَّابقة كونها أجريت في "بيئة اقتصاديَّة وقانُونيَّة واجتماعيَّة" والَّتي تختلف عن البيئة الَّتِي أجريْت فِيها تلك الدراسات، وهذا من شأنه أن يؤثر على نتائجها وتوصياتها. ولهذا فان هذا العمل البحثي يعد دراسة مرجعية فِي مُحيط العَمَل المصرفيّ فِي لِيبيَا. وللأهمية تجدر الإشارة الى أن مراجعة الجهود البحثية والدراسات السابقة بشكل عام قد ساهم وأفاد هذه الدراسة البحثية كثيراً في صياغة وتطوير عدد من الجوانب الأساسية مثل تطوير الإطار العام لخطة البحث وأساليب الدراسة والتحليل وصياغة الفرضيات المناسبة لأسئلة البحث، علاوة على ذلك المساهمة في بناء إطار نظرياً فلسفياً لمشكلة البحث ومتغيراته وسرعة الوصول الى اهم المراجع العلمية، والتعرف على طبيعة البيانات الضرورية للبحث والاعتماد عليها في إعداد وتصميم الأداة الملاءمة لتجميع التّقارير والمعلُومات المطلُوبة لِتحْقيق المراميّ المعرفيَّة وأغراض هذه الدراسة البحثية.

4 .الإطار التطبيقي للدراسة

4.1 المُجتمع البحثيُّ والعَينة المُمثّلة

تألفت الفئة السكانية محل الدراسة من كل الموظفين العاملين بالمُؤسسات المصرفيَّة التجارية الليبية الواقعة في مدينة البيضاء وضواحيها، وعددها 7 مصارف متمثلة في (الإدارة العامة للبنك التجاري الوطني، بنك الجمهورية، بنك الوحدة، بنك التجارة والتنمية، البنك التجاري الوطني، بنك شمال أفريقيا، بنك الصحاري). وتشكلت العينة المستخدمة في هذه الدراسة من الموظفين الأكثر علاقة بممارسة الائتِمان المصرفيّ وينتمون الى (الإدارة العليا، أقسام الائتمان، أقسام المراجعة الداخلية). وباستخدام أداة الاستبيان، تمّ اختيار "عينة عشوائيّة" مُكونة مِن (112) مُوظف، طلب منهم المشاركة في تعبئة الاستبيان. وبلغ عدد الاستمارات المستردة (87) استبانة مكتملة الردود ومستوفية لشروط التحليل الإحصائي، أي بنسبة استجابة 78% من العدد الكلي للاستبيانات، وهي نسبة جيدة للقيام "بالتّحليلات الإحصائية" اللازمة عَلَى إجابات المشاركين في الدراسة، ومن ثم تعميم الاستنتاجات المستنبطة على المجتمع الذي طبقت عليه الدراسة باطمئنان.

4.2 أداة الدراسة

بعد مراجعة العديد من الجُهُود البحثية السّابقة في هذا المجَال، تمّ تَصمِيم استمارة الاستبيان، واحتوت على أسئلة محددة الإجابة أي الأسئلة المغلقة كوسيلة أساسية لتجميع البيانات الضرورية بهدف فحص الفرضيات المطروحة في سياق هذه الدراسة البحثية، حيث تم تصميمها بطريقة تمكن المشاركين من إعطاء البيانات المطلوبة منهم بسهولة ويسر، وتضمنت شقين رئيسيين هما:

الشق الأول: تضمن عدد من التساؤلات الخاصة "بالمعلُومات الشَّخصية والوظيفيَّة" للمشاركين في الدِّراسة مثْل "الجِنْس والعُمر وسنوَات الخبرة والمُؤهل العلميّ والتخصُّص العلميّ والمُسمى الوظيفيّ".

الشق الثاني: يحتوي على بندين:

<u>البند الأول:</u> ويغطي متغير "العوامل المحددة للائتمان" حيث يشتمل على (24) عبارة بالاعتماد على دراسة (بدراين، 2019)، تهدف الى التعرف على ممارسة وطبيعة العوامل الرئيسية المحددة للائتمان وذلك استنادا الى تصورات أفراد

العينة المشاركين في الدراسة، وقد تم تحديد أربع مجالات والتي تعد من أبرز المجالات التي تمثل العوامل الرئيسية المحددة للائتمان وقدمت على النحو التالي :

- "**الوضـع المالـي للعميـل**": وتمثله العبارات المرقمة من(6 – 1) .
- "**الخصائص الشـخصية للعميـل**": وتمثله العبارات المرقمة من(12 – 7) .
- "**الضَّمانات المُشترطة على المقترض**": وتمثله العبارات المرقمة من(18 – 13) .
- "**أسلوب السياسـة الائتمانيـة للبنـك**": وتمثله العبارات المرقمة من (24– 19).

البند الثاني: ويغطي متغير "قرار الائتِمان المصرفيّ"، حيث يشتمل على (11) عبارة بالاعتماد على دراسة (بدراين،2019)، تهدف الى التعرف على طبيعة قرار إتاحة الائتمان داخل المصارف المستهدفة.

صُمِّمَ الشق الثاني من الاستبيان باستخدام "مقياس ليكرت الخمُاسيّ" لقياس درجة الموافقة على العوامل المحددة للائتمان وقرار تقديم الائتِمان، مع تحديد وزن نسبي لكل درجة؛ كما هو موضح بالجَدْول(1) .

جَدْول (1) "ترميز الإجابات"

الإجابة	غير مُوافق بشدة	غير مُوافق	مُحايد	مُوافق	مُوافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وتجدُر الإشارة هنا الي انه قد تم تحديد درجة الأهمية حسب قيم المُتوسّط المرجح (دمنهوري والراشد، 2018) كما يلي:

- إذا سجلت قيمة المُتوسّط الحسابي في المجال بين (1 > 1.80)، يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة ضعيفة جداً.
- في حال تراوحت قيمة المُتوسّط الحسابي بين (1.80 > 2.60)، يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة ضعيفة.
- إذا سجلت قيمة المُتوسّط الحسابي في المجال بين (2.60 > 3.40)، يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة متوسطة.
- في حال تراوحت قيمة المُتوسّط الحسابي بين (3.40 > 4.20)، يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة عالية.
- إذا سجلت قيمة المُتوسّط الحسابي في المجال بين (4.20 – 5)، يعني أن درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات (أو العبارات المندرجة تحت المحور بوجه عام) تمثل درجة عالية جداً.

4.3 صدق وثبات وسيلة جمع البيانات:

تم استخدام اختبار ألفا كرو نباخ بهدف التأكد من موثوقية وثبات "نتائج المعلُومات" المستسقاة مِنْ المبحوثين في الدراسة، فإذا كانت قيمة (ألفا) أكبر من (60 %)، فذلك يعنى أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60 %) فذلك يعنى أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة، وقد كانت نسبة اختبار ألفا كرو نباخ لبيانات هذه الدراسة (81%، 89%، 72%، 86%، 75%، 82%، 84%) كما تبين بيانات الجَدْول (2)، مما يشير الى مدَى موثُوقية تعميم نتائج الدراسة.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتمّ حسابهُ عنْ طريق إيجاد "الجذر التربيعي لمُعامل الثبات"، وكانت قيمتها (90%، 94%، 85%، 93%، 86%، 90%، 92%) كما تُشير المُعطيات الواردة بالجَدْول (2) وتعتبر جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان والاطمئنان لصدقه.

جَدْول (2) "نتائج اختبارات الثبات والصدق الخاصة بالاستبانة"

الرقم	المجال	عدد العبارات	معامل الثبات الداخلي "ألفا كرو نباخ"	معامل الصدق "جذر الثبات"
.1	"الوضع المالي للعميل "	6	0.813	0.901
.2	"الخصائص الشخصية للعميل"	6	0.892	0.944
.3	"الضَّمانات المُشترطة على المقترض"	6	0.729	0.853
.4	"أسلوب السياسة الائتمانية للبنك"	6	0.866	0.930
.5	"العوامل المحددة للائتمان ككل"	24	0.755	0.868
.6	"قرار الائتِمان المصرفيّ ككل"	11	0.828	0.909
.7	الإجمالي	35	0.848	0.920

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) ".

4.4 تَحْلِيل بيانات الدِّراسة:

بعد أن تم تجميع استمارات الاستبيان، تم تفريغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها و"مُعالجتها إِحصائيًّا" بِاستِخدَام برنامج الحزْم الإِحصائيَّة"(Static Package for Social Sciences (SPSS" ؛ وذلك من خلال الأساليب الأتية:

أولا: الإحصاء الوصفي: حيث تم توظيف العديد من المقاييس الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

- "التكرارات والنسب المئوية"، لتحديد خصائص مفردات عينة الدراسة (توصيف العينة).
- "المتوسطات الحسابية"، لِوصَف الخصائص المركزيَّة لمُتغيّرات الدِّراسة.
- "الانحراف المعياريّ"، لتحديد مقْدار التَّشتت في إِجابات المبحوثين لكُل عبارة عن المُتوسّط الحسابيّ.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي: لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم تطبيق ما يلي:

- اختبار الثبات (Reliability Test) لحساب درجة الثبات للمقاييس المعتمدة بتطبيق معامل ألفا كرو نباخ . (Cronbach Alpha)
- "تَحْليل الانْحِدار المُتعدّد Multiple Regression Analysis" وذلك بهدف اختبار صلاحية النموذج المقترح لهذه الدراسة، وصحة فرضيات الدراسة، وتأثير المتغير المستقل بأبعاده الأربعة على المتغير التابع.

4.5 نتائِج التّحليل الإِحصائيّ الوصفيّ:

تَمّ استخدام التَّحلِيل الوصفيّ للبيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة والمتمثلة في الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي، وتبين بيانات الجَدْول (3) النتائج المتحصل عليها.

جَدْول (3) "نتائج التحليل الإحصائي لخصائص عينة الدراسة"

م	الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة
1	الجِنْس	ذكر	62	%71.3
		أنثى	25	%28.7
المَجْمُوع			**87**	**%100**
2	العُمر	من 20 < 30	18	%20.7
		من 31 < 40	43	%49.4
		من 41 < 50	14	%16.1
		من 51 < 60	7	%8.1
		60 سنة فأكثر	5	%5.7
المَجْمُوع			**87**	**%100**
3	المُؤهَّل العلْميُّ	"دبلوم مُتوسط – ثانوي"	12	%13.8
		"بكالوريوس"	43	%49.4
		"ماجستير"	19	%21.8
		"دكتوراه"	4	%4.6
		"أخرى"	9	%10.4
المَجْمُوع			**87**	**%100**
4	سنوَات الخَبَرة	اقل من 5	10	%11.5
		من 5 < 10	32	%36.8
		من 10 < 15	22	%25.3
		من 15 < 20	12	%13.8
		20 سنة فأكثر	11	%12.6
المَجْمُوع			**87**	**%100**
5	التخصُّص	اقتصاد	59	%67.8
		قانون	6	%6.9
		هندسة	9	%10.3
		تقنية معلومات	8	%9.2
		أخرى	5	%5.8
المَجْمُوع			**87**	**%100**
6	المُسمّى الوظيفيّ	موظف بقسم الائتمان	42	%48.3
		رئيس قسم المراجعة المالية	7	%8.0
		رئيس قسم الائتمان	16	%18.4
		عن إدارة المصرف	22	%25.3
المَجْمُوع			**87**	**%100**

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) "

- يَتَّضِح من الجَدْول (3) إن "فئة أفراد العينة من الذُّكور" هي الأكثر تكراراً حيث بلغت نسبتهم 71% تقريباً، في المقابل، شكّلت الإناث ما نسبته 29% من إجمالي عينة الدراسة. وهذا يعتبر طبيعياً في المجتمعات الشرقية المحافظة مثل المجتمع الليبي.
- يُظهر الجَدْول السابق أن ما يعادل 70% من المستجيبون كانت أعمارهم أقل من 40 سنة، وهذا يشير الى أن المصارف يغلب عليها الفئة الشابة، وهو مؤشر على كفاءة العينة .
- بالنظر إلى بيانات الجَدْول السابق، نلاحظ أن اغلب المشاركون في الدراسة هم من حملة "بكالوريوس" فأكثر حيث بلغت نسبتهم 76%. وتدل هذه النسبة على الخلفية العلمية للمستجيبين مما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بطريقة صحيحة، وهذا بدوره يعطي نتائج أقرب للواقع.
- يُمكننا أن نستنتج من الجَدْول السابق أن ما يعادل 62% من المشمولين بالبحث يتمتعون بخبرة تقع ما بين (5 –15 سنه) وهي الفئة الأكثر تكراراً، بينما بلغت الفئة (أقل من 5 سنوات) اقل تلك الفئات تكراراً فقد بلغت ما نسبته 11% من عينة الدراسة. ونستنتج من ذلك إن اغلب المستجيبين على فقرات الاستبيان يتمتعون بخبرة كافية تمكنهم من فهم فقرات الاستبيان والجواب عليها بسهوله وموضوعية.
- يتبين من الجَدْول (3) أن أغلب المستجيبون هم من حملة "بكالوريوس اقتصاد" بنسبة تبلغ 68%، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم مؤهلات أغلبها في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة. بينما كانت أقل نسبة وهي 16% لكل من حملة بكالوريوس هندسة وحملة ليسانس قانون.
- تشير نتائج جَدْول (3) أن أكثر المشاركين في الاستبيان هم من فئة موظفي أقسام الائتمان والإدارة العليا بالمصرف ورؤساء أقسام الائتمان حيث بلغت ما نسبته 48%، 25%، 18% من عينة الدراسة على التوالي، وهذا يعد اختيار مناسب للإجابة على فقرات الاستبيان، بمعنى شمول العينة على أكثر من طرف، والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة وعدم الاكتفاء بوجهة نظر واحدة، وبالتالي فإن ذلك يعزز من صحة البيانات التي تم جمعها عبر الاستبانة.

4.5.1 "الإجابة عَنْ السُّؤال الرئيسيّ للدِّراسة": "مَا مُستوى تبني قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ بالنسبة للمصارف المستهدفة؟"

للإجابة عن هذا السُّؤال، تم حساب "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة" لكل فقرة من فقرات مجال "قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ" والمجال ككل، وتبين بيانات الجَدْول (4) النّتائِج الخاصَّة بذلِك.

وفقاً للجَدْول (4) فأن مستويات تبني قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المُتوسّط الحسابي الكلي لمعدل الاستجابات (3.21) بانحراف معياري قدره (0.498). وكانت الموافقة على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ قد تراوحت بين المُرتفعة وَالمُتوسِّطة .

جَدْول (4) "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لفقرات مجال قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ"

رقم الفقرة	الفقرة	المُتوسّط الحسابي	الانحِراف المعياريّ	الرتبة	المستوى
1	"عندما يقرر المصرف تقديم الائتمان، فإنه يأخذ بعين الاعتبار ارتباط العميل بالخارج، وقدرته على تحويل الأموال".	3.32	0.896	5	مُتوسط
2	"تلعب الظروف الخاصة بالعميل والقطاع الذي يعمل به دوراً حاسماً في اتخاذ قرار تقديم الائتمان".	3.43	0.816	1	عالي
3	"يُستخدم كشف الاستعلام المصرفي الصادر من البنك المركزي لتقييم سمعة العميل وتاريخ تعاملاته المصرفية".	3.32	0.800	6	مُتوسط
4	"يسعى البنك الى تحقيق المواءمة بين موارده المالية واستخداماتها المختلفة عند تقديم التسهيلات للعملاء".	3.25	0.824	7	مُتوسط
5	"يُعد تقييم القوانين الجمركية المتعلقة بنوعية المنتجات أو الخدمات التي يقدمها العميل جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ القرار الائتماني".	2.75	0.686	11	مُتوسط
6	"كجزء من إجراءات دراسة طلب الائتمان، يطلب المصرف من العميل تقديم كشف حساب من الموردين الرئيسيين يوضح الموقف المالي للعميل وسجله في سداد ما عليه من مستحقات".	2.86	0.685	10	مُتوسط
7	"يدخل حجم الموارد البشرية العاملة لدى الشركة أو العميل طالب الائتمان ضمن العوامل التي يُبنى عليها قرار تقديم الائتمان".	3.14	0.795	9	مُتوسط
8	"يجب مراعاة حصة ومكانة الشركة "العميل" في السوق ومدى قدرتها على المنافسة عند تقديم الائتمان".	3.34	0.874	3	مُتوسط
9	"عند تقييم طلبات الائتمان لمشاريع معينة، مثل فتح خط إنتاج جديد أو تطوير منتج، يُؤخذ في الحسبان مدى مساهمتها في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني أو المتطلبات الاجتماعية."	3.21	0.865	8	مُتوسط
10	"من مهام محلل الائتمان إجراء زيارة ميدانية للعميل والتحري عنه في محيط عمله".	3.38	0.905	2	مُتوسط
11	"يُلزم العميل بتقديم كشف ضريبي يغطي أعماله عن فترة معينة".	3.33	0.858	4	مُتوسط
	"المتوسط الكلي لقرار تقديم الائتِمان المصرفيّ"	3.21	0.498	–	مُتوسط

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) "

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المُتوسّطات الحسابية لفقرات محور "قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ" قد تراوحت بين (2.75 – 3.43)، وقد سُجِّل أعلاها لصالح الفقرة التي تنص على "تلعب الظروف الخاصة بالعميل والقطاع الذي يعمل به دوراً حاسماً في اتخاذ قرار تقديم الائتمان". بمُتوسط حسابي (3.43) وبدرجة عالية، تليها الفقرة التي تنص على "من مهام محلل الائتمان إجراء زيارة ميدانية للعميل والتحري عنه في محيط عمله" بمُتوسط حسابي (3.38) وبدرجة متوسطة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "يُعد تقييم القوانين الجمركية المتعلقة بنوعية المنتجات أو الخدمات التي يقدمها العميل جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ القرار الائتماني." بمُتوسط حسابي (2.75) وبدرجة مُتوسِّطة.

4.5.2" الإجابة عن السؤال الثّاني": "ما مدي تطبيق العوامل الرئيسية المحددة بالنسبة للمصارف المستهدفة"؟

للإجَابَة على هذا التساؤل، تم حساب "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة" لفقرات الاستبيان التي تقيس العوامل المحددة لقرار تقديم الائتِمان المصرفيّ من وجهة نظر موظفي البنوك قيد الدراسة على مستوى الفقرات والمجالات على النحو التالي:

جَدْول (5) "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة للعوامل المحددة في قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ"

الرقم	المجال	المُتوسّط الحسابي	الانحِراف المعياريّ	الرتبة	المستوي
1	"الوضع المالي للعميل"	3.41	0.600	2	عالي
2	"الخصائص الشخصية للعميل"	3.10	0.728	4	مُتوسط
3	"الضَّمَانَاتِ المُشترطة على المقترض"	3.33	0.754	3	مُتوسط
4	"أسلوب السياسة الائتمانية للبنك"	3.60	0.708	1	عالي
	"المُتوسّط الكلي لمجالات العوامل الرئيسية المحددة"	3.35	0.381	–	مُتوسط

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) "

يتبين من الجَدْول (5) أن "المتوسطات الحسابية" لمجالات العوامل المحددة في المصارف عينة البحث تراوحت بين (3.10 – 3.60)، كان أعلاها للمجال الرابع "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك" بمُتوسط حسابي بلغ (3.60) وبدرجة عالية، يليه المجال الأول "الوضع المالي للعميل" بمُتوسط حسابي بلغ (3.41) وبدرجة عالية أيضا، ومن ثم المجال الثالث "الضَّمانات المُشترطة على المقترض" بمُتوسط حِسابيّ بلغ (3.33) وبدرجة مُتوسّطة ، وبالمرتبة الأخيرة "الخصائص الشخصية للعميل" بمُتوسط حسابي بلغ (3.10) وبدرجة متوسطة أيضا، وبلغ المُتوسّط الحسابي لمجالات العوامل المحددة لقرار تقديم الائتِمان المصرفيّ ككل (3.35) وهي اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3)، واستنادًا إلى النتائج، يمكن الاستنتاج بأن مستوى تبني العوامل المحددة لقرار تقديم الائتمان المصرفي لدى المصارف الخاضعة للدراسة يقع ضمن النطاق "المنخفض" إلى "المتوسط". وقد استُخلصت هذه النتيجة بناءً على تحليل "المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية" المحسوبة لكل مجال من المجالات وللمؤشر العام، والتي تعرضها الجداول اللاحقة بالتفصيل.

4.5.2.1"المجال الأول": "تصورات المستجيبون للوضع المالي للعميل"

جَدْول (6) "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لفقرات الوضع المالي للعميل"

الرقم	الفقرة	المُتوسّط الحسابي	الانحِراف المعياري ً	الرتبة	المستوي
1	"يشترط لمنح القرض إجراء تدقيق وتحليل شامل للقوائم المالية الخاصة بالعميل".	3.39	0.798	5	متوسط
2	"يلعب حجم رأس المال المرتفع للعميل دوراً حاسماً في قرار منحه الائتمان".	3.43	0.923	2	عالي
3	"يشترط البنك على العميل تقديم القوائم المالية عن السنوات السابقة".	3.28	0.788	6	متوسط
4	"يتحقق البنك من مصادر تمويل العميل قبل الموافقة على منحه الائتمان".	3.41	0.815	4	عالي
5	"يزور موظف الائتمان المشروع الممول ميدانياً لفحص أصول العميل وحساباته".	3.52	0.819	1	عالي
6	"يرى البنك أن رأسمال العميل يعزز من قدرته على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية".	3.41	0.857	3	عالي
	"المتوسط الكلي لمجال الوضع المالي للعميل"	3.41	0.600	–	عالي

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) "

يُظهر الجَدْول (6) أن الوضع المالي للعميل كأحد العوامل المحددة لقرار تقديم الائتمان من وجهة نظر العاملين في البنوك المستهدفة جاء مرتفعاً على اغلب الفقرات، وجاءت الفقرة رقم (1) و (3) بدرجة متوسطة، حيث أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.28 – 3.52)، كان أعلاها للفقرة التي تنص على "يزور موظف الائتمان المشروع الممول ميدانياً لفحص أصول العميل وحساباته" بمتوسط حسابي بلغ (3.52) وبدرجة عالية، تليها الفقرة التي تنص على "يلعب حجم رأس المال المرتفع للعميل دوراً حاسماً في قرار منحه الائتمان" بمتوسط حسابي بلغ (3.43) وبدرجة عالية أيضا، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "يشترط البنك على العميل تقديم القوائم المالية عن السنوات السابقة" بمتوسط حسابي بلغ (3.28) وبدرجة متوسطة، وبلغ المُتوسّط الحسابي لمجال "الوضع المالي للعميل" ككل (3.41) وبدرجة عالية وهي اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3)، واستنادًا إلى هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن "الوضع المالي للعميل" من وجهة نظر موظفي المصارف عينه البحث بمختلف مستوياتهم يعتبر عاملًا مهماً في تقديم الائتمان.

4.5.2.2"المجال الثاني": "تصورات المشاركون للخصائص الشَّخصية للعَمِيل"

جَدْول (7) "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لفقرات الخصائص الشخصية للعميل"

الرقم	الفقرة	المُتوسّط الحسابي	الانحِراف المعياريّ	الرتبة	المستوي
1	"تعتبر خبرة العميل في مجال عمله عاملاً مهماً في منحه الائتمان".	2.97	1.005	6	متوسط
2	"تعد شخصية العميل من حيث المركز الاجتماعي من العوامل المؤثرة في تحديد حجم القرض على الائتمان".	2.99	1.006	5	مُتوسط
3	"تلعب العلاقات الشخصية بين العميل وإدارة الائتمان دوراً مهماً في منحه الائتمان".	3.07	1.009	4	مُتوسط
4	"يتحرى المصرف عن الخصائص الشخصية للعميل الراغب بالحصول على الائتمان".	3.18	0.995	2	مُتوسط
5	"يحرص البنك على معرفة مدى انتظام العميل في سداد دفوعاته للغير من موردين أو بنوك".	3.16	0.951	3	مُتوسط
6	"قيام العميل بتسديد التزاماته السابقة تجاه مصرفكم يعد نقطة إيجابية بحقه".	3.22	1.039	1	مُتوسط
	"المُتوسّط الكلي لمجال الخصائص الشخصية للعميل"	**3.10**	**0.728**	**–**	**مُتوسط**

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) "

يُظهر الجدول (7) أن "الخصائص الشخصية للعميل" تُعتبر عاملاً متوسط الأهمية في قرار منح الائتمان، وذلك من وجهة نظَر المُستجيبين في البنوك المستهدفة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة بهذا المحور بين (2.97) و(3.22)، حيث سُجِّل أعلى متوسط للفقرة التي تنص على "قيام العميل بتسديد التزاماته السابقة تجاه مصرفكم يعد نقطة إيجابية بحقه" بمتوسط حسابي بلغ (3.22) وبدرجة متوسطة، تليها الفقرة التي تنص على "يتحرى المصرف عن الخصائص الشخصية للعميل الراغب بالحصول على الائتمان" بمتوسط حسابي بلغ (3.18) وبدرجة متوسطة أيضا، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "تعتبر خبرة العميل في مجال عمله عاملاً مهماً في منحه الائتمان" بمتوسط حسابي بلغ (2.97) وبدرجة متوسطة، وبلغ المُتوسّط الحسابي لمجال "الخصائص الشخصية للعميل" ككل (3.10) وبدرجة متوسطة وهي اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3)، واستنادًا إلى هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن موظفي المصارف عينه البحث بمختلف مستوياتهم لديهم رؤيا واضحة عن "الخصائص الشخصية للعميل" الراغب بالحصول على الائتمان.

4.5.2.3 "المجال الثالث": "تصورات المستجيبون للضَّمانات المُشترطة على المقترض"

جَدْول (8) "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لفقرات الضَّمانات المُشترطة على المقترض"

الرقم	الفقرة	المُتوسّط الحسابي	الانحِراف المعياريّ	الرتبة	المستوي
1	"يؤثر نوع الضمان بشكل مباشر على الموافقة على الائتمان، وتختلف أهميته باختلاف ما إذا كان ضماناً عقارياً، زراعياً، أم أوراقاً مالية".	3.56	1.128	3	عالي
2	"تخضع الضمانات التي يقدمها العميل للدراسة والتحليل لتقدير درجة سيولتها".	3.68	1.105	2	عالي
3	"يحرص البنك على عدم منح العميل الائتمان إذا لم يقدم ضمان عيني".	3.75	1.164	1	عالي
4	"يتم في بعض الأحيان الاستعاضة عن الضمانات العينية بضمانات شخصية".	3.16	1.033	4	مُتوسط
5	"يطلب من العميل بوليصة تأمين على الضمانات العينية التي يقدمها."	2.84	1.180	6	مُتوسط
6	"يطلب المصرف الضمانات حتى من العملاء الموثوق بهم".	2.97	1.307	5	مُتوسط
	"المُتوسّط الكلي لمجال الضَّمانات المُشترطة "	3.33	0.754	–	مُتوسط

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) "

يتضح من الجَدْول (8) أن "الضَّمانات المُشترطة على المقترض" كأحد العوامل المحددة لقرار تقديم الائتمان من وجهة نظر العاملين في البنوك المستهدفة جاء مرتفعاً على اغلب الفقرات، وجاءت الفقرة رقم (4) و (5) بدرجة متوسطة، حيث أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.84 – 3.75)، كان أعلاها للفقرة التي تنص على "يحرص البنك على عدم منح العميل الائتمان إذا لم يقدم ضمان عيني" بمُتوسط حسابي بلغ (3.75) وبدرجة عالية، تليها الفقرة التي تنص على "تخضع الضمانات التي يقدمها العميل للدراسة والتحليل لتقدير درجة سيولتها" بمُتوسط حسابي بلغ (3.68) وبدرجة عالية أيضا، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "يطلب من العميل بوليصة تأمين على الضمانات العينية التي يقدمها" بمُتوسط حسابي بلغ (2.84) وبدرجة متوسطة، وبلغ المُتوسّط الحسابي لمجال "الضَّمانات المُشترطة على المقترض" ككل (3.33) وبدرجة متوسطة وهي اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3)، واستناداً الى هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن "الضَّمانات المُشترطة على المقترض" من وجهة نظر موظفي المصارف عينه البحث بمختلف مستوياتهم تعتبر مهمة في تقديم الائتمان.

4.5.2.4"المجال الرابع": "تصورات المُشاركُون لأُسلوب السّياسة الائتمانية للبنك"

جَدْول (9) "المُتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لفقرات أسلوب السياسة الائتمانية للبنك"

الرقم	الفقرة	المُتوسّط الحسابي	الانحِراف المعياريّ	الرتبة	المستوي
1	"يدرس البنك نوع التسهيل الذي يطلبه العميل ليتأكد من أنه يتماشى مع سياسة الإقراض في المصرف".	3.43	0.948	5	عالي
2	"لدى البنك المقدرة الكافية للاستجابة لطلبات سحب الودائع من قِبَل عملائه".	3.40	0.933	6	مُتوسط
3	"يعمل البنك على تعزيز قدراته، لا سيما عبر تطوير كوادره البشرية المؤهلة في مجال الائتِمان المصرفيّ".	3.62	1.014	4	عالي
4	"يوضح المصرف فترة سداد القرض أو التسهيل".	3.67	0.773	2	عالي
5	"يعتمد المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية على استراتيجية محددة تشكّل الإطار الحاكم لعملياته".	3.66	0.844	3	عالي
6	"يعتمد البنك على معايير دقيقة لتصنيف عملائه".	3.82	0.959	1	عالي
	"المُتوسّط الكلي لمجال أسلوب السياسة الائتمانية للبنك"	3.60	0.708	–	عالي

المصْدَر:" تحْليل البَاحث لبيانات الدِّراسة، (SPSS, Version 26) "

يتضح من الجَدْول (9) أن "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك" كأحد العوامل المحددة لقرار تقديم الائتمان من وجهة نظر العاملين في البنوك قيد الدراسة جاء مرتفعاً على اغلب الفقرات، وجاءت الفقرة رقم (2) بدرجة متوسطة، حيث أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.40 – 3.82)، كان أعلاها للفقرة التي تنص على "يعتمد البنك على معايير دقيقة لتصنيف عملائه" بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وبدرجة عالية، تليها الفقرة التي تنص على "يوضح المصرف فترة سداد القرض أو التسهيل" بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وبدرجة عالية أيضا، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "لدى البنك المقدرة الكافية للاستجابة لطلبات سحب الودائع من قِبَل عملائه" بمُتوسط حسابي بلغ (3.40) وبدرجة متوسطة، وبلغ المُتوسّط الحسابي لمجال "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك" ككل (3.60) وبدرجة عالية وهي اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3)، وبناء على هذه النتائج؛ يمكن الاستنتاج بأن موظفي المصارف عينه البحث بمختلف مستوياتهم لديهم رؤيا واضحة عن السياسة العامة للإقراض والتي يفضل أن تتطابق مع نوع التسهيل الائتماني المطلوب.

4.6 نتائج التحليل الاستدلالي للبيانات:

"الإجابة عن السُّؤال الثَّالث:" "هل هُناك أثر للعوامل الرئيسية المحددة في قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ في المصارف قيد الدراسة"؟

للإجابة على هذا السؤال اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي يوضح العلاقة بين "المُتغيّر التابع" (قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ)؛ و "المُتغيّرات المُستقلة"("الوضع المالي للعميل، الخصائص الشخصية للعميل، الضَّمانات المُشترطة على المقترض، وأسلوب السياسة الائتمانية للبنك"). ويُمكن صياغة النماذج القياسية بالصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{BCD} = \boldsymbol{\alpha} + \boldsymbol{\beta 1}\ (\mathbf{CFS}) + \boldsymbol{\beta 2}\ (\mathbf{CPT}) + \boldsymbol{\beta 3}\ (\mathbf{FGC}) + \boldsymbol{\beta 4}\ (\mathbf{BCP}) + \boldsymbol{\varepsilon}$$

BCD تُمثل "قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ".

CFS تُمثل "الوضع المالي للعميل".

CPT تُمثل "الخصائص الشخصية للعميل".

FGC تُمثل "الضَّمانات المُشترطة على المقترض".

BCP يُمثل "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك".

أما **($\boldsymbol{\varepsilon}$)** تُمثل خطأ النموذج: ومن المفترض أن يتبع "التوزيع الطبيعي" لمُتوسّط حسابي يُساوي صفر و"انحراف معياري" يُساوي واحد صحيح.

يمثل الثابت **($\boldsymbol{\alpha}$)** قيمة التقاطع في نموذج الانحدار المتعدد، بينما تمثل المعاملات **($\boldsymbol{\beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4}$)** معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة. حيث يقيس كل معامل أثر التغير في متغير مستقل معين على المتغير التابع، مع التحكم في تأثير المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج.

4.6.1 اختبار الفرضيات:

بناء على تساؤلات الدراسة تم صياغة "الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها" بالصيغة العدمية على النحو التالي:

H0: "لا يوجد أثر للعوامل الرئيسية المحددة على قرار الائتِمان المصرفيّ في المصارف قيد الدراسة".

- يتفرع عن "الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية":

1. H0: "لا يوجد أثر ذا دلاله معنويه للوضع المالي للعميل على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ".

2. H0: "لا يوجد أثر ذا دلاله معنويه للخصائص الشخصية للعميل على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ."
3. H0: "لا يوجد أثر ذا دلاله معنويه للضَّمانات المُشترطة على المقترض على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ."
4. H0: "لا يوجد أثر ذا دلاله معنويه لأسلوب السياسة الائتمانية للبنك على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ."

4.6.2 الانحدار الخطِّي المُتعدد التدريجي.

استنادا على ما سبق من نتائج سيتم استخدام "تحليل الانحدار الخطِّي المُتعدد التدريجي"، لتحديد الأثر التفاعلي والتبادلي للمتغيرات الأكثر تأثيرا على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ.

جَدْول (10) "نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي بين BCD والمتغيرات الأكثر تأثيراً"

R^2	R	F. test		T. test		Beta	β	الرمز	المتغيرات المستقلة
		Sig	F	Sig	T				
0.414	0.643	0.000	14.481	0.000	3.682	0.324	0.214	CFS	"الوضع المالي للعميل"
				0.012	2.560	0.224	0.153	CPT	"الخصائص الشخصية للعميل"
				0.043	2.060	0.183	0.129	FGC	"الضَّمانات المُشترطة على المقترض"
				0.000	4.390	0.381	0.316	BCP	"أسلوب السياسة الائتمانية للبنك"

دالة عند مستوى أقل من (0.05)

يُشِير الجَدْول (10) الى يلي:

- أن معاملات الانحدار بالنسبة للنموذج كانت معاملات موجبة بالنسبة لعلاقة "قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ" "بالوضع المالي للعميل، الخصائص الشخصية للعميل، الضَّمانات المُشترطة على المقترض، وأسلوب السياسة الائتمانية للبنك"؛ وكانت هذه المعاملات "ذات دلالة إحصائية" عند مستوى معنوية "أقل من 0.05".
- أن قيمة "Beta" التي تُمثّل تأثير كل مُتغيّر مُستقلّ على حَدَى، فكانت أبرز نسب التأثير لـ "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك" حيث بلغت قيمة Beta له (0.381)، تليه "الوضع المالي للعميل" (0.324)، ثم "الخصائص الشخصية للعميل" (0.224)، وأخيراً "الضَّمانات المُشترطة على المقترض" (0.183) .
- أن المجال "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك" هو الأكثر تأثيراً على قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ؛ حيثُ بلغت قيمة (t) (4.390) وبدلَالة إحصَائيَّة (0.000)؛ تليه "الوضع المالي للعميل" حيثُ بلغَت قيمة (t) (3.682) وبدلَالة إحصَائيَّة (0.000)؛ ثم "الخصائص الشخصية للعميل" حيثُ بلغت قيم (t) (2.560) وبدلَالة إحصَائيَّة (0.012)؛ وأخيراً "الضَّمانات المُشترطة على المقترض" حيثُ بلغت قيمة(t) (2.060) وبدلَالة إحصَائيَّة(0.043) .
- "لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل"؛ تم استخدام اختبارF. test ، وحيثُ أن قيمة اختبار F. test تساوي (14.481) وهي "ذات معنوية" عند مستوى "0.000" وهي أقل من "0.05" مما يرشد على وجود تأثير (للمتغيرات المستقلة) "الوضع المالي للعميل؛ والضَّمانات المُشترطة على المقترض؛ والخصائص الشخصية للعميل؛ وأسلوب السياسة الائتمانية للبنك". على (المتغير التابع) "قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ"
- بشكل عام يمكن ملاحظة أن "قيمة معامل الارتباط R" بين "المُتغيرات المُستقلة والمُتغير التَّابِع" للدراسة، قد بلغ (64.3 %) وهو ارتباط "ذا دلالة إحصائية" عند مستوى أقل من (0.05) ويُشير ذلك لوجود "علاقة طردية" بين متغيرات الدراسة.

- نجد أن "المتغيرات المستقلة" المقبولة بالنموذج تفسر (41.4 %) من "المتغير التابع" قرار تقديم الائتمان وهي نسبة بسيطة إلا انه يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم لكون "مستوى الدلالة 0.000 = (F)" وهو اقل من "مستوى المعنوية" عند (0.05)، أما النسبة الباقية (58.6%)، فلم يتمكن النموذج من تفسيرها. قد يرجع ذلك إلى عوامل عشوائية، أو لأن هناك متغيرات مهمة لم تُؤخذ في الحسبان، أو لأن العلاقة بين العوامل التي ندرسها ليست علاقة خطية بسيطة.

قد يعود سبب إدراك أفراد عينة الدراسة للدور الحاسم لأسلوب السياسة الائتمانية للبنك في تقديم الائتمان بدرجة أكبر من غيرة، إلى احتمالية أن المصرف يمتلك القدرة على تنفيذ عمليات سحب الودائع، بالإضافة الى تعزيز المصرف من القدرات التي يمتلكها وخاصةً استثماره في تطوير كوادره البشرية المؤهلة والمتخصصة والمدربة على إدارة هذه الوظيفة الحيوية "الائتِمان المصرفيّ"، تأتي هذه النتيجة متوافقةً مع ما خَلُصَتْ إليه دراسة الجمال، (2022) وبدراين، (2019). ويمكن الاستنتاج، بأن أهمية "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك" يؤكدها ما يحدث في الواقع العملي، إذ تختلف البنوك التجارية في درجة تحفظها لتقديم القروض المصرفية وذلك تبعاً لتقديرها لدرجة المخاطر المحيطة لفرص تسديد تلك القروض من قبل العملاء الممنوحة لهم أو ما يسمى المستوى المعياري للمخاطر المقبولة، هذا وتُساهم السّياسة الائتمانيَّة والإستراتيجية التي يحذوها البنك في اتخاذ قرار الائتمان دوراً هاماً في جاهزيته لتقديم تسهيل ائتماني معين أو عدم تقديمة.

وقد يعزى أثر "الوضع المالي للعميل" على قرار الائتماني المصرفي إلى احتمالية أن الموظفين في قسم الائتمان هم من يقوم بها والتحري عنها حسب كل حالة بعينها. كما قد يعود سبب ذلك الى انه العامل الذي يمكن في حالة ضبطه الحد من تعثر السداد للقرض. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج عدة دراسات بينت وجود دور كبير للعوامل الخاصة بالعميل ومسموعاته وجدارته، كدراسة (الجمال، 2022؛ بدراين، 2019؛ قندلفت، 2018؛ والشيخلي، 2012).

وقد يعود سبب إدراك أفراد عينة الدراسة للدور الهام الذي تلعبه الخصائص الشخصية للعميل في القرار الائتماني إلى احتمالية أن المصارف المستهدفة تتحرى عن "الخصائص الشّخصِية لِلعَميل" الراغب في الحصول على الائتمان، من خلال التركيز على وضعه الاجتماعي وسمعته وتاريخه المالي وعلاقاته وتعامله مع المصرف في عملية اتخاذ القرار الائتماني. علاوة على ذلك، فأن العلاقة الشخصية بين العميل وإدارة الائتمان في البنك تؤدي دوراً مهماً في أعطا العميل الائتمان المطلوب، حيثُ أن علاقة المصرف المقرض بالعميل تؤثر على حدود التسهيل الائتماني، بالإضافة الى ذلك، فان خبرة العميل لها دور مهم في منحه للائتمان. ويمكن القول بأن معرفة البنك المقرض لسمة مدى التزام العميل بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة يلعب دوراً هاماً في قرار الائتِمان المصرفيّ. وأن أثر الخصائص الشخصية للعميل على قرار الائتماني المصرفي يؤكد ما يحدث في الواقع العملي لدى تقييم طلب الائتمان المقدم من العميل قبل الموافقة على تقديم الائتمان، إذ يستطيع البنك من خلال فحص سمعة زبائنه أن يكتشف نيتهم على السداد، وتُعَد المعلومات التي يستقيها البنك من مصادره التجارية والمصرفية والاجتماعية أداة أساسية لتقييم سلوك العميل ومدى وفائه بتعهداته. تأتي هذه النتيجة متوافقةً مع ما خَلُصَتْ إليه دراسة (بدراين، 2019)

وقد يعزى أثر الضَّمانات المُشترطة على المقترض على متغير قرار تقديم الائتِمان المصرفيّ إلى احتمال أن البنك يطلب الضمانات حتى من العملاء الموثوق بهم لدى البنك، ويقوم بدراسة هذه الضمانات التي يقدمها العملاء من حيث درجة السيولة، كما يعمل على طلب بوليصة التأمين على الضمانات العينية التي يقدمها العميل، وهذه النتيجة تتفق مع مخرجات دراسة الجمال، (2022)؛ وبدراين، (2019).

كان مستوى تبنّي متغير قرار تقديم الائتمان المصرفي لدى البنوك المستهدفة متوسطًا، وذلك وفقًا لما كشفت عنه نتائج الدراسة. يمكن تفسير ذلك بأن قرار المصرف بتقديم الائتمان يعتمد على تقييم شامل من خلال الأخذ في الاعتبار عدة جوانب رئيسية: أولاً، الظروف المحيطة بالعميل والقطاع الذي ينشط فيه. ثانياً، ضرورة الموازنة بين موارد المصرف المالية وأوجه استخدامها. ثالثاً، الحصة السوقية للعميل أو الشركة وموقعها التنافسي. وتتعارض هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة الجمال، (2022)؛ وبدراين، (2019)، حيث جاءت مستويات محور قرار الائتِمان المصرفيّ بدرجة عالية، فيما أشارت دراسة قندلفت، (2018)، إلى أن هنالك دوراً مهماً في محور "قرار الائتِمان المصرفيّ".

وبناء على هذه النتائج؛ يمكن الاستنتاج بأن المصارف المستهدفة تعتمد بدرجة كبيرة على "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك، والوضع المالي للعميل والخصائص الشخصية للعميل بالإضافة إلى الضَّمانات المُشترطة على المقترض" في اتخاذ القرار الائتماني.

يمكن تفسير وجود أثر للعوامل المحددة على القرار الائتماني إلى احتمالية أن البنوك المستهدفة تعتمد على "الوضع المالي للعميل" وقدرته على تحويل الأموال وعلى علاقة العميل مع مسؤولي قسم الائتمان ووقوف البنوك عينة البحث على سمعة وتاريخ العميل أو من خلال قيام موظفي الائتمان بزيارة موقع المشروع والاستفسار حول العميل ومدى التزامه مع الموردين وسداد المستحقات الماليَّة التي عليه كما تأخذ المصارف بعين الاعتبار عدد العاملين في الشركة أو لدى العميل طالب الائتمان.

تُشير النتائج المذكورة آنفًا إلى رفض الفرضية الصفرية (**H_0**) التي تنفي وجود أثر معنوي للمتغيرات المدروسة في اتخاذ القرار الائتماني، وفي المقابل، تم قبول الفرضية البديلة (**H_1**) التي تؤكد على أن كلاً من "الوضع المالي للعميل، والضمانات المشترطة، والخصائص الشخصية، وأسلوب السياسة الائتمانية للبنك"، تؤثر بشكل جوهري على هذا القرار.

معادلة النموذج $BCD = 0.490 + 0.214\ CFS + 0.153\ CPT + 0.129\ FGC + 0.316\ BCP$

5 .الاستئتاجَات:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

- إنَّ الغموض والتعقيدات المتزايدة للبيئة وتزايد الضغط التنافسي على المستويين المحلي والدولي جعل من توافر معايير وإجراءات سليمة لتقديم الائتمان وسيلة ضرورية لبقاء المنظمات واستمراريتها ونموها.
- تسعى إدارة البنوك التي شملتها الدراسة إلى مواءمة العوامل الرئيسية المحددة مع عمليات الموافقة على تقديم الائتمان ومراقبة التحولات التي قد تحدث في "بيئة العمل الداخلية والخارجية".
- اتفقت البنوك المشمولة بالدراسة بأن المتغيرات الأربعة تعد هامة في اتخاذ قرار تقديم الائتمان. حيثُ بينت نتائج "تحليل الانحدار" عدم وجود فروق "ذات دلالة إحصائية" بين البنوك المستهدفة فيما يتعلق بهذه المُتغيّرات. كَمَا اتفقت أيضاً حول ترتيب كل منها في هذا المجال، إذ جاء المُتغيّر الرابع "أسلوب السياسة الائتمانية للبنك" في المركز الأول، يليه في المركز الثاني المُتغيّر الأول "الوضع المالي للعميل"، ثم جاء المُتغيّر الثاني "الخصائص الشَّخصِية للعميل" طالب الائتمان في المركز الثالث في حين جاء المُتغيّر الثالث "الضَّمانات المُشترطة على المقترض" في المركز الرابع.
- يتأثر قرار تقديم الائتمان في البنوك التي شملتها الدراسة بالعوامل المحددة بشكل إيجابي على المستوى العام للمجالات، مما يعني أهمية هذه العوامل في تنمية وتحسين عمليات الموافقة على "تقديم الائتمان".

6 .التَّوْصيات:

استناداً إلى ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، صِيغَت التوصيات الآتية بهدف الارتقاء بعملية اتخاذ قرار الائتمان في المصارف الليبية. ولتحقيق ذلك، يُقترح تأسيس منظومة متكاملة لدعم استقرار القطاع المصرفي وتعزيز فعاليته في إدارة المخاطر الائتمانية، وتقوم هذه المنظومة على المرتكزات التالية:

أولاً: إرساء أطر منهجية لتقييم ومنح الائتمان: يتوجب على المصارف الليبية تطوير وتطبيق سياسات ائتمانية محكمة، تستند إلى إجراءات وضوابط واضحة لعمليات منح الائتمان. يجب أن تقوم هذه السياسات على أسس تقييم موضوعية تشمل ما يلي:

تحليل الجدارة الائتمانية: تقييم دقيق للغرض من التمويل، وتحديد آجال الاستحقاق، مع دراسة معمقة للمركز المالي لطالب الائتمان، والذي يتضمن سمعته المالية، وسجله في الوفاء بالالتزامات، وقدرته على السداد، بالإضافة إلى كفاية وملاءمة الضمانات المقدمة.

إدارة الخسائر المحتملة: تكوين المخصصات المالية الكافية لمواجهة الخسائر الائتمانية المحتملة، واعتماد استراتيجيات لتنويع المخاطر مثل الدخول في ترتيبات التمويل المشترك**(Syndicated Loans)** ، مع إمكانية الاعتماد على تقييمات جهات خارجية موثوقة، كالمصارف الرائدة في القرض أو مؤسسات التصنيف الائتماني.

ثانياً: إدارة مخاطر التركز والتعامل مع الأطراف ذوي العلاقة: يُعد وضع ضوابط وحدود ائتمانية شاملة أمراً حيوياً لإدارة مخاطر التركز، سواء على مستوى المقترضين الأفراد أو على مستوى الأطراف ذوي العلاقة **.(Related Parties)** يجب تسجيل جميع التعثرات المالية المترابطة لهذه الأطراف، سواء كانت ضمن بنود الميزانية العمومية أو خارجها. كما أن أي تسهيلات ائتمانية تُمنح لأطراف ذات علاقة بالمصرف يجب أن تخضع لمعايير استثنائية ورقابة مشددة، وأن تتم على أسس تجارية بحتة**(Arm's–Length Basis)** ، مع تطبيق كافة الإجراءات اللازمة لضبط وتخفيف المخاطر المرتبطة بها.

ثالثاً: حوكمة دورة حياة الائتمان: ينبغي وضع قواعد وبروتوكولات واضحة ليس فقط للمصادقة على التمويلات الجديدة، بل أيضاً لعمليات تعديل أو تجديد أو إعادة تمويل الائتمان القائم. تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان المراجعة الدورية للمخاطر والحفاظ على جودة وسلامة المحفظة الائتمانية للمصرف.

رابعاً: الرقابة المستمرة والتحقق من قبل إدارة المخاطر: تقع على عاتق إدارات الائتمان والمخاطر مسؤولية المتابعة والتقييم المستمر للمحفظة الائتمانية، من خلال التحقق من الجوانب التالية:

دقة البيانات: صحة واكتمال المعلومات المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان.

كفاية رأس المال: التأكد من وجود رأس مال كافٍ لتغطية الخسائر غير المتوقعة.

صلاحية الضمانات: التقييم الدوري لقيمة الضمانات وقدرتها المستمرة على تغطية القروض.

حدود الانكشاف: مراقبة الالتزام بالحدود القصوى للانكشاف على المقترضين الأفراد والمجموعات المرتبطة.

سلامة الإجراءات: التحقق من أن عمليات الموافقة على الائتمان تتم وفقاً للصلاحيات الممنوحة وبما يتسق مع سياسات المصرف.

خامساً: تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في قرار الائتمان: يجب ألا يقتصر قرار منح الائتمان على الجدوى المالية الضيقة للمشروع فحسب، بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مدى مساهمته في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني أو تلبية

الاحتياجات الاجتماعية. إن تقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة يعزز من فرص نجاحها، مما يؤدي إلى تحقيق فوائض مالية تضمن قدرة العميل على السداد وحماية أصول المصرف.

سادساً: تفعيل السياسات الائتمانية وضمان الالتزام بها: إن فعالية السياسات الائتمانية تكمن في تطبيقها الحاسم. لذا، من الضروري تفعيل هذه السياسات في المصارف الليبية، وضمان الالتزام الصارم بها من كافة الأطراف المعنية بمنح الائتمان، مع إنشاء آليات واضحة للمساءلة والمحاسبة عند حدوث أي تجاوزات. وفي هذا السياق، يظل طلب ضمانات كافية ومناسبة حجر الزاوية في السياسة الائتمانية، كونه أداة أساسية لحماية حقوق المصرف وضمان استرداد مستحقاته في مواعيدها المحددة.

7. قَائِمة المرَاجِع

7.1 أوَّلا المُرَاجِع العَرَبِيَّة:

1. أحبق، سمية. (2013). "آليات منح الائتمان في البنوك التجارية، دراسة عينة بالبنوك التجارية الناشطة بولاية تمنراست"، (رِسَالة مَاجِسْتِير جَامِعَة قَاصِدِي مرباح).
2. البحيصي، عصام محمد. (2016). مدى اعتماد متخذي القرار الائتماني على التحليل المالي: دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في القطاع المصرفي الفلسطيني. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد(2) .
3. بدراين، لؤي جمال. (2019). العوامل المحددة لقرار الائتِمان المصرفيّ في البنوك التجارية الفلسطينية. المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد 1، العدد(6) .
4. الجمال، زكريا. (2022). العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين. مجلة الجامعة الأمريكية للبحوث، المجلد 7، العدد(2) .
5. حديدو، مريم. (2018). "إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك الجزائرية"، (رِسَالَة مَاجِسْتِير جَامِعَة عَبْد الْحَمِيد بْن باديس مُستَغَانِمً).
6. الدباس، حسان. (2014). "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية، حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية"، (رِسَالَة مَاجِسْتِير جَامِعَة دِمَشْق). مكتبة العتبة العباسية الرقمية.
7. دمنهوري، أمل والراشد، تغريد. (2018). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تحسين الأداء: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بمدينة جدة. المجلة العربية للإدارة، المُنظمة العَرَبِيَّة للتَّنمِيَة الأدرية، جَامِعَة الدُّوَل العَرَبِيَّة، المجلد 38، العدد(1) .
8. الشَّمرِي خَالِد تَوْفِيق. (2014). "التحليل المالي الاقتصادي". دَار وَائِل لِلنَّشْر وَالتَّوْزِيع، عمان، الأردن.
9. الشيخلي، هديل أمين إبراهيم. (2012). "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتِمان المصرفيّ في البنوك التجارية الأردنية"، (رِسَالَة مَاجِسْتِير جَامِعَة الشَّرْق الأوْسَط).
10. عَبْد الهادي، أحمد. (2016). "دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني، دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية"، (رِسَالَة مَاجِسْتِير فِي العُلُوم المَصْرِفِيَّة، جَامِعَة تِشْرِين).

11.القري، عَبْد الرحمن وعبادي، محمد. (2018). العوامل المؤثرة على الائتِمان المصرفيّ الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية، دراسة قياسية للفترة (1989 – 2009). مَجلَّة الحُقوق والعُلُوم الإنسَانِيَّة، العَدَد الاِقْتِصَادِيّ، المجلد 1، العدد(35) .

12.القَزوِينِيُّ شَاكِر. (2015). مُحاضَرَات فِي اِقتِصَاد البُنُوك دِيوَان المَطْبُوعَات الجَامِعِيَّة . https://opu.dz/ar/livre/economie.

13.قندلفت، هبة. (2018). "محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل، دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية"، (رِسَالَة مَاجِسْتِير جَامِعَة حَمَاة).

14.مَطَر، محمد. (2018). "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة". دَار وَائِل لِلنَّشْر وَالتَّوْزِيع، عمان، الأردن.

7.2 ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abu Bakar, J., Sheng, L., & Abdul Adzis, A. (2018). Determinants of bank lending: evidence from commercial banks in Malaysia. Journal of Banking and Finance Management, 1, (3), 36- 48.
2. Al-Anagre, A., Al-Tayeb, S. & Al-Mahrouq, M. (2005). Non-traditional elements influencing Jordanian commercial banks' decisions to lend to small and medium-sized businesses (SMEs). *Mu'tah Lil-Buhuth Wad-Dirasat, 20*, 9-44.
3. Boushnak, E., Rageb, M., Ragab, A., & Sakr, A. (2018). Factors influencing credit decision for lending SMEs: A case study on National Bank of Egypt. Open Access Library Journal, 5, 1-17.
4. Chedia, H., & Moussa, M. (2018). Determinants of Bank lending: case of Tunisia. International Journal of Finance and Accounting, 5, 1, 27-36.
5. Fatoki, O. (2019). Factors influencing the financing of business start-ups by Commercial Banks in South Africa. Mediterranean journal of social sciences, 5, 20, 94-100.
6. Vu, V. H., & Ho, H. (2022). Analysis of factors impacting credit access for informal Vietnamese labourers during the COVID-19 pandemic. Economies,10, 8, 2-11.
7. IFC. (2013). Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/4d6e6400416896c09494b79e78015671/Closing+the+Credit+Gap+Report-FinalLatest.pdf?MOD=AJPERES

8. Liman, N., Mohd, K., & Darwina, A. (2017). A study on the types of microfinance institution in Nigeria. MAYFEB Journal of Business and Management, 2, 7-16. ISSN 2371-7742.
9. World Bank. (2015). Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance, Improving SMEs' Access to Finance and Finding Innovative Solutions to Unlock Sources of Capital. http://www.worldbank.org/en/topic/smefinance.